الخميس 23 نيسان 2020
العدد 4033 السنة الرابعة عشرة
Jeudi 23 Avril 2020 no 4033 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

التحقيقات في مجزرة بعقلين: **توقيف المشتبه فيه**

5

أيام حاسمة في البلوك الرقم 4: فرص اكتشاف الغاز تتضاءل [3]

توتّر بين بري ودياب... المستقبل والاشتراكي يسقطان مشروع الحكومة

لا لدعم الأُسَر الأكثر فقراً! [2]

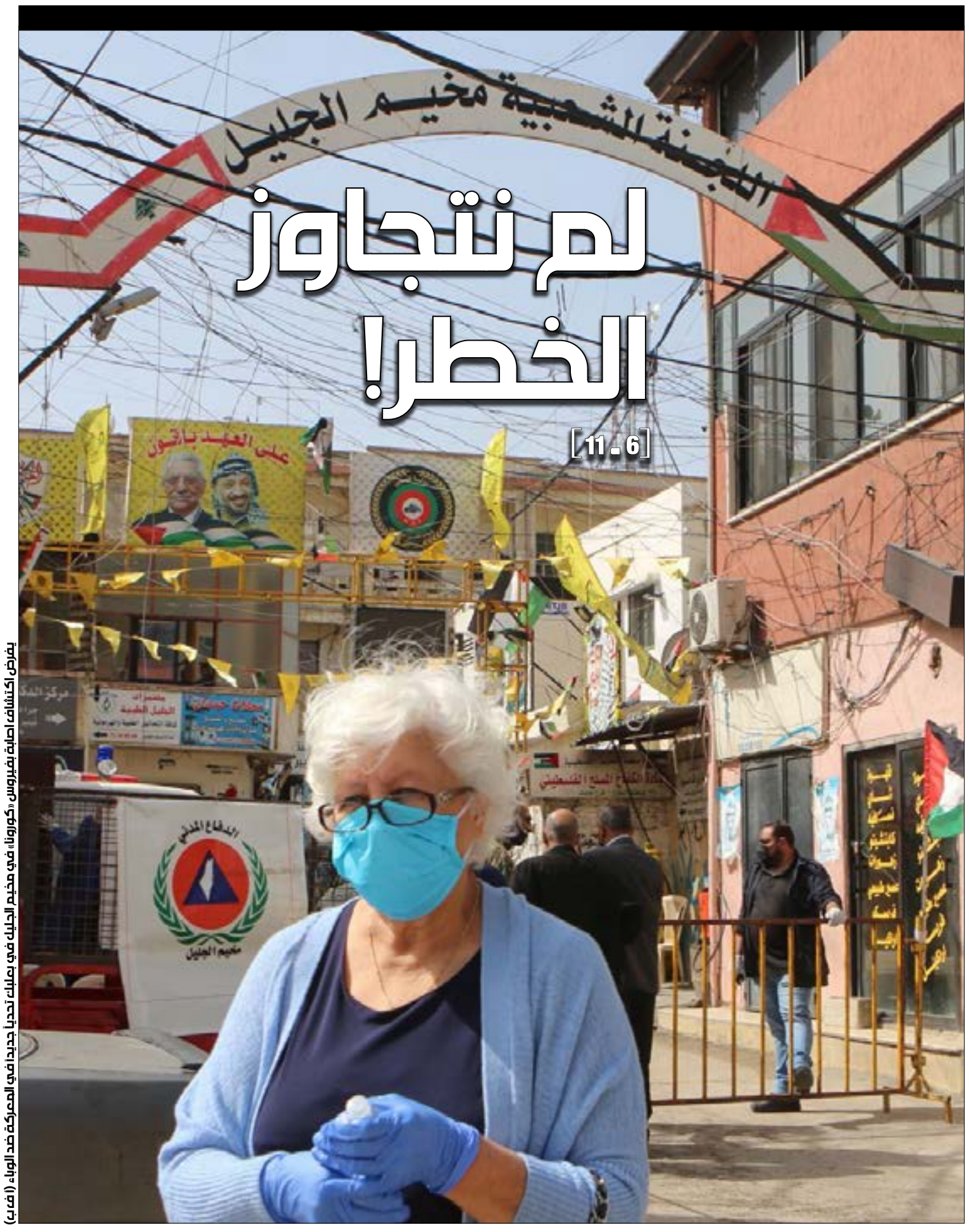

لم نتجاوز الخطر!

[6 ـ 11]

يفرض اكتشاف اصابة بفيروس «كورونا» في مخيم الجليل في بعلبك تحدياً جديداً في المعركة ضد الوباء (أ ف ب)

غداً في العدد

رمضان 2020

ملحق خاص

14
فلسطين
فرص صفقة التبادل ترتفع

15
العراق
الكاظمي يصطدم بشروط «المكوّنات»

16
قضية

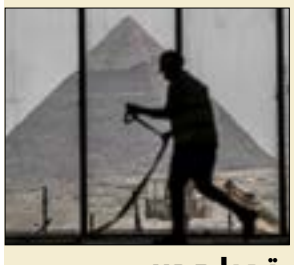

«تحيا مصر» الصندوق الأسود!

المشهد السياسي

الحكومة اليتيمة

مرة جديدة، تصطدم الحكومة بالفريقين: الفريق الذي كلّفها وتبنّاها، والفريق المعارض لها والناقم عليها. أحد النوّاب يصف الحكومة بأنها «يتيمة» ووزراءها أيتام، (بعضهم طبعاً). فهي من جهة تتحمّل أعباء الماضي بشكل مباشر بثلاثة عقود من الحكم، وأعباء الحاضر بالانهيار الحاصل ومصيبة كورونا التي أرهقت دولاً صلبة، والمستقبل لأنها مطالبة من الناس ومسؤولة أمامهم للإنقاذ والتغيير ومكافحة الفساد و

و و... لكنّها من جهة ثانية، مكشوفة بين تجاذب الكتل التي سمّتها ونقمة الكتل التي تعمل على إفشالها، وأسيرة التوازن الطائفي.

ومع ذلك، فالحكومة هي أقوى مما يعتقد الجميع. فهل يوجد مسؤول واحد اليوم يجرؤ أمام اللبنانيين أن يبرّر إسقاط هذه الحكومة مهما كانت الأسباب والانتقادات، بعد تجارب الحكومات التي قُدّمت على الأقل في الـ 15 عاماً الأخيرة؟ هل يضمن أحد، أيّ أحد، أنه إذا سقطت هذه الحكومة

> **كل يوم لدياب في السرايا يبعد الحريري أكثر عن عمله السابق**

التي تشكّلت بـ«أعجوبة»، فسينجح مرة ثانية في تشكيل حكومة في لبنان وأن تبقّى سلطة قائمة، في ظلّ الانهيار الاقتصادي والمالي وتحدّي كورونا والتداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية المتسارعة؟ الجواب هو «لا»، عند الكتل الداعمة للحكومة، حزب الله والتيار الوطني الحرّ وحركة أمل. حتى النائب السابق وليد جنبلاط، يصوّب على الحكومة من باب الابتزاز، وهو يعرف ثمن سقوطها جيّداً على الجميع، ومثله القوات اللبنانية. وحده سعد الحريري كل يوم يمرّ على وجود الرئيس حسان دياب في السرايا الحكومية يبعده أكثر عن «وظيفته» السابقة.

وإذا كان الصدام بين دياب وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة مفهوماً، فإن ما حصل بين دياب ورئيس المجلس النيابي أمس في البند المتعلّق بمساعدات بقيمة 1200 مليار ليرة، جاء صادماً وملتبساً. فبرّي كان من أبرز الداعمين طوال الشهرين الأخيرين لضرورة دفع مساعدات للمواطنين والمؤسسات، وهو لم يردّ يوماً على الحريري بالحدّة التي ردّ بها على دياب في الجلسة البرلمانية. في الاتصالات الليلية أمس، كرّر برّي وفريق معاونيه التأكيد أن موقف الرئيس سببه الطريقة التي تم بها تقديم الاقتراح، وأن الموقف تقني وليس هناك أي خلفية سياسية. وبحسب المعلومات، فإنه تمّ الاتفاق على إعادة طرح الأمر على مجلس النواب مع إيضاحات في أسرع وقت ممكن لإقراره. أما معاون برّي النائب علي حسن خليل، فكتب على تويتر أن أولوية رئيس المجلس هي دعم الحكومة.

ولعلّ الكلام الأبرز لدياب، كان في ردّه على تعاميم سلامة ومصرف لبنان، التي أكّد أنها لا تتوافق مع سياسات الحكومة وأنه لم يتم استشارتها بالموضوع. وتوعّد دياب بأن يكون هناك «مواقف متشددة من قبل الحكومة يوم الجمعة وما بعد الجمعة».

(الأخبار)

المستقبل والاشتراكي يُسقطان مشروع الحكومة: لا لدعم الفقراء!

الموقف شيء والتصويت شيء آخر. وقف هذه القاعدة تصرّفت بعض الكتل النيابية المُطالبة بمحاربة الفساد. ووقعت في فخ ازدواجيتها، بعدما اسقطت صفة العجلة عن اقتراح قانون «ظلاحقة الوزراء»، ليُحال الاقتراح إلى اللجان من جديد، حيث سينام في الادراج كما جرت العادة

ميسم رزق

ضيّع مجلس النواب أمس فرصة كبيرة لإثبات أيّ جدية في «مُحاربة الفساد». وبينما كان أصحاب السعادة ملزّمين بفعلٍ «ضخم» لاستعادة الثقة أو ما تبقّى منها، أثبتوا عدم القدرة على المُحاسبة بعيداً من تصفية الحسابات، ولو في الشكل، ليتأكد المؤكد بأن الحماية الحقيقية التي يتسيّح بها المرتكبون الكبار والصغار، هي حماية النظام الطائفي «أولاً وأخيراً».

بعض الكتل أمس وقعت في فخ ازدواجيتها، فمنعت تشريع ملاحقة الوزراء ومحاكمتهم أمام القضاء العادي. ولأن المكتوب في مجلس النواب يُقرأ من عنوانه، استبق عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب علي عمار «واقعة» عدم إقرار القانون في الهيئة العامة، مُعلناً استقالته من المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، كونه هيئة بطالة غير مقنّعة، لأن ملاحقة الوزير أمامه شبه مستحيلة، كونها بحاجة إلى أكثرية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

النقاش في خضوع الوزراء للمحاسبة أمام القضاء العادي، بدأه عضو الكتلة نفسها النائب حسن فضل الله (يتشارك مع النائب هاني قبيسي في تقديم اقتراح القانون)، بتأكيد «أننا نريد الوصول إلى نتيجة»، وخاصة «أننا عجزنا عن إحالة وزير واحد إلى القضاء، ونحن على استعداد للسير بأي تعديل للقانون أو للدستور أو أي صيغة تتيح الوصول إلى الهدف، لأن إحدى الطرق الأساسية لاستعادة الأموال المنهوبة هي أن نتمكن من الاستماع إلى الوزراء أمام القضاء العادي». ردّ برّي: «ما تفضلت به صحيح، والنص الذي قرأته هو نص كامل، إنما الفقرة الأخيرة، وعادة عندما يكون هناك تعديل دستوري، تأخذ برأي لجنة الإدارة والعدل. لذلك أهم شيء هو التعديل الدستوري».

كان أمام مجلس النواب ثلاثة اقتراحات تفي بالغرض، وكان بالإمكان اعتماد أحدها لو كانت النية موجودة. فإما الذهاب إلى تعديل دستوري للمادة 70 من الدستور اللبناني التي تنصّ على صلاحية مجلس النواب باتهام رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم؛ وإما إقرار قانون يرفع الحصانة عن الوزراء الحاليين والسابقين الذين تولوا منصباً في الحكومات منذ عام 1992، بحيث يُصبح للقضاء سلطة ملاحقتهم في دعاوى هدر المال العام (وهو اقتراح القانون المُقدّم من النائبين فضل الله وقبيسي)، أو تعديل قانون المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، بحسب اقتراح قانون مقدم من النائبين نفسيهما، يتيح للقضاء العدلي المُختص ملاحقة رئيس الحكومة والوزراء على الجرائم العادية أو المرتكبة بحق الأموال العامة أو جرائم الفساد أو المعاقب عليها بقانون العقوبات. وحيث كان الخيار الأول بتعديل الدستور صعب التحقيق، لوجود خلاف كبير في تفسير المادة، اعتبر برّي أن الخيار الأسهل لتحقيق الهدف هو اعتماد الخيار الثالث أي تعديل قانون المجلس الأعلى (اقتراح فضل الله وقبيسي) وبذلك يصبح للقضاء العدلي الحق في ملاحقة الوزراء المرتكبين.

واللافت أن برّي أعطى النقاش مداه في هذا الأمر، نظراً إلى أهميته، علماً بأن الكلام في حالة المعجّل المكرر يُعطى لصاحب الاقتراح وحده قبل طرحه على التصويت، ووافق عليه كل من حزب الله وحركة أمل والقوات والكتائب اللبنانية والنائبين بولا يعقوبيان وجميل السيد، لكنه سقط برفض التيار الوطني الحر (باستثناء النائب الآن عون) وتيار المستقبل والحزب الاشتراكي، ليحال من جديد على لجنة الإدارة والعدل. صحيح أن إسقاط صفة العجلة عن الاقتراح لا يعني سقوط المضمون، إلا أن رسالة القوى السياسية المعترضة على العجلة لا تبشّر بالخير.

مشاريع الحكومة فتيل توتير...

على عكس «الوئام» الذي شهدته جلسة أول من أمس بين الرئاستين الثانية والثالثة، إلى حدّ أن الرئيس برّي دفع عن رئيس الحكومة حسان دياب سهام النواب بحرمانهم من الكلام «من باب الأوراق الواردة» (أي خطابات النواب التي لا صلة لها بالتشريع قبل البدء بمناقشة اقتراحات ومشاريع القوانين)، انتهت الجلسة التشريعية بسخونة سياسية بين برّي ودياب، مشرّعة الباب أمام أسئلة كثيرة عمّا وراء الأكمة. بطريقة مستغربة، انتهت الجلسة بفقدان النصاب، فور البدء بمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة لفتح اعتماد إضافي بقيمة 1200 مليار ليرة، يستخدم في ما تسميه الحكومة «تأمين شبكة الأمان الاجتماعي» على مدى سنة. فقدان النصاب جرى بسبب انسحاب نواب المستقبل والاشتراكي. وهذا الانسحاب جاء عقب تنسيق بين نواب الأخير والنائبة بهية الحريري أفضى بسرعة إلى خروج أعضاء الكتلتين من القاعة. أثار هذا الأمر استياء رئيس الحكومة الذي طلب من الرئيس برّي عقد جلسة مسائية لاستكمال النقاش في المشروع لما له من أهمية، لكن برّي ردّ بالقول: «ما حدا بيفرض عليّ شي، المشروع يحال الى اللجان، على أن يُبتّ في غضون 15 يوماً»!

> **يتوعّد النواب بمحاربة الفساد ثم يفعلون العكس عند التصويت**

مصادر نيابية أكدت أن «الإشكال كان وليد اللحظة»، فبرّي طالب النواب الذين خرجوا من القاعة بالعودة إليها. لكن ما سعّر التوتر، هو إصرار دياب على إقرار القانون «الآن»، طالباً من وزيرة الدفاع زينة عكر شرح تفاصيله. وهنا أساس المشكلة التي اعترض عليها عدد من النواب، إذ إن «مشروع القانون وصل أول من أمس إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، وجرى توزيعه على النواب في جلسة أمس، ولم يتح لهم الاطلاع على تفاصيله، كما أنه مرسل بسطر ونصف سطر من دون شرح الأسباب الموجبة ولا آلية التوزيع ولا الجهة المخوّلة توزيع الأموال»، مستغربين كيف «يُصار إلى إقرار دَين جديد بهذه الكلفة ولو بالعملة المحلية من دون درسها في اللجان»؟

ولم ينته السجال بانتهاء الجلسة، فقد صدر عن الأمانة العامة لمجلس النواب بيان من سطر واحد قالت فيه: «على الحكومة أن تتعلم كيفية إرسال مشاريع القوانين الى مجلس النواب قبل التطاول عليه». وعلمت «الأخبار» أن البيان جاء رداً على «تعليقات دياب وعكر إزاء أداء مجلس النوّاب في الجلسة»، وكانت عكر قد كتبت تغريدة عبر صفحتها على «تويتر» قالت فيها: «اليوم في البرلمان طَبَروا النصاب. أمل أن يدحضوا مقولة أن لا حقوق للناس دون الزعماء وأنهم لا يريدون لنا النجاح ولا لشعبنا الخلاص».

ولم يكن مشروع الخطة التحفيزية هو المشروع الوحيد الذي وتّر الأجواء، فقد أثار فتح اعتماد إضافي بقيمة 450 مليار ليرة مستحقات للمستشفيات الخاصة سجالاً حاداً بشأن إحالة المشروع الى لجنة الصحة النيابية، قبل إقراره، علماً بأنه وصل إلى النواب قبل فترة قصيرة من الجلسة. وعلّق بعض النواب عليه بالقول إنه «جرى سلقه ولم نفهم كيف جرت مناقشته، ولماذا علينا أن ندفع للمستشفيات الخاصة المستحقات مئة في المئة، علماً بأنه في السابق كان يجري خفضها بنسبة 20 إلى 30 بالمئة، وما حصل هو فضيحة»! هذه «الفضيحة» مرّت أمس. أما مشروع مساعدات للأسر الأشد فقراً وقروض مدعومة (بلا فوائد) للمزارعين والحرفيين ولاستيراد المواد الخام لمؤسسات صناعية (وهي أبرز بنود مشروع القانون الذي لم يُقر)، فأحيلت إلى اللجان، رغم أن البلاد في حالة طوارئ والاقتصاد بحاجة إلى كل تحفيز ممكن.

كان أمام البرلمان ثلاثة اقتراحات لرفع الحصانة عن الوزراء، وكان بالإمكان اعتماد أحدها (مروان بو حيدر)

التيار: سلامة يحضر لتحرك الشارع

اتهمت مصادر في التيار الوطني الحر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بـ«التحضير لتحريك الشارع والاعداد لـ 17 تشرين آخر» عبر تعاميمه التي تؤدي الى ارتفاع سعر صرف الدولار. وسألت: «من المسؤول عن السياسة المالية في لبنان: الحاكم أم الحكومة؟». داعية رئيس مجلس الوزراء حسان دياب الى مطالبة سلامة ومدعي عام التمييز غسان عويدات باسترداد الاموال المهربة التي «بلغت قيمتها في الشهرين الماضيين نحو 3,7 مليار دولار بسبب رفض إقرار قانون الكابيتال كونترول». المصادر نفسها رأت «اننا في مرحلة مفصلية: إما أن نكون داعمين لرئيس الحكومة المستعد لتغيير كل السياسة المالية والنقدية من دون الالتزام بأي تابوات ويحتاج دعمنا جميعاً للعبور بالبلد إلى بر الأمان، وإما أن نغرق أكثر». ودعت الحكومة الى «إنهاء خطتها المالية سريعاً وفتح الحرب على الفساد، واعتماد سياسة اقتصادية جديدة تقوم على تشجيع الانتاج، وسياسة اجتماعية لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً»، معربة عن الأسف لأن «المنظومة الرافضة للتغيير عادت لتطل برأسها عبر حماية سلامة وتعاميمه».

قضية اليوم

أيام حاسمة في الرقعة الرقم 4: فرص اكتشاف الغاز تتضاءل؟

تشارف أعمال الحفر في الرقعة الرقم 4 على الانتهاء. لا مؤشرات إيجابية يعوّل عليها حتى اليوم. لكن العاملين على منصة الحفر يدركون أن الأيام المقبلة حاسمة. بالتوازي، تتهيّأ وزارة الطاقة لدورة التراخيص الثانية. المؤشرات ليست إيجابية أيضاً. انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية فرض على شركات النفط العالمية تقليص ميزانياتها وكذلك تقليص استثماراتها

إيلي الفرزلي

يعرض وزير الطاقة ريمون غجر على مجلس الوزراء، الذي ينعقد يوم الجمعة في القصر الجمهوري، قراره تأجيل موعد تقديم طلبات الاشتراك في دورة التراخيص الثانية إلى الأول من حزيران المقبل.

التأجيل هو الثاني من نوعه، بين تأجيل أول، من 31 كانون الثاني إلى 30 نيسان، طلبته شركات نفط عالمية لم تكن قد استكملت التحضيرات المتعلقة بإعداد طلبات الاشتراك، وبين تأجيل ثان فرضه انتشار فيروس كورونا، وتوقف أعمال الشركات العالمية، بالإضافة إلى التعبئة العامة التي أقرتها الحكومة محلياً.

في تلك الفترة، طرأ عامل إضافي لم يكن بالحسبان. في آذار انطلقت حرب نفطية شرسة بعد فشل اجتماع «أوبك بلاس» بالاتفاق على تخفيض الإنتاج. وقد أدت بالتوازي مع انخفاض الاستهلاك العالمي إلى انهيار تام في أسعار النفط. الانهيار لا يزال مستمراً، وبعض الدراسات لا تستبعد وصول سعر برنت إلى 10 دولارات.

تلك الأزمة فرضت على شركات النفط تعديلاً كبيراً في خططها للتنقيب والاستكشاف، مع تخفيض ملحوظ لميزانياتها. هل سيؤثر ذلك على دورة التراخيص الثانية؟ وبشكل أدق، هل أخطأت وزارة الطاقة في تحديد موعدها الجديد، وهل كان من الأجدى تأجيله؟ هنا تتضارب الآراء التقنية، بين من يعتبر أنه لم يعد بالإمكان التأجيل، ومن المفيد معرفة ما إذا كانت الشركات التي سبق أن اشترت الداتا وأبدت حماستها للمشاركة في دورة التراخيص، لا تزال على حماستها. أصحاب وجهة النظر هذه يعتبرون أن لا خسارة فعلية من تحديد موعد دورة التراخيص. بالحد الأقصى إذا لم يتقدم أحد، تؤجل تلقائياً، إلى أن تتضح الظروف.

على المقلب الآخر، ثمة من يؤكد أن الأولى هو تأجيل دورة التراخيص، طالما أن المؤشرات العالمية ليست مشجعة. السؤال هنا يصبح ماذا لو تقدم تحالف واحد؟ عندها سيكون هذا التحالف قادراً على فرض شروطه، كأن يخفّض حصة الدولة من مشاركة الأرباح. والأهم أن هذا التحالف، عندما يضمن حصوله على العقد، لن يمنعه أحد من تأخير الاستكشاف إلى الوقت الذي يناسبه، أي إلى حين تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط. عندها ستكون الدولة اللبنانية قد فوّتت على نفسها فرصة الحصول على عروض أكثر وأفضل.

عامل آخر يتحكم بالمستقبل النفطي للبنان، مع بداية أيار، سيتحدد مصير البئر الاستكشافية في الرقعة الرقم 4. إذا كانت النتيجة سلبية، فإن الشركات ستستغل الوضع لتقديم عروض غير

> **دورة التراخيص الثانية نحو تأجيل جديد بسبب «كورونا» وانهيار أسعار النفط؟**

منصفة للدولة اللبنانية، لكن إذا كانت النتيجة إيجابية، فقد لا يكون لذلك أهمية بالنسبة إلى الشركات التي خفّضت ميزانياتها وأوقفت الاستثمارات الجديدة.

الأسبوع الماضي، انتشرت معلومات عن اكتشاف ضخم في تلك البئر. ولأن المصدر كان «موثوقاً»، فقد تعامل عدد من مراكز القرار مع المؤشرات كأنها حقائق دامغة، قبل أن يتبيّن أن المصدر بنى معلوماته على استنتاجات متسرّعة. فعلى عمق 3700 متر، عثرت توتال على مؤشرات قوية على وجود مكمن غازي، قبل أن يتبيّن أنه اكتشاف غير ذي قيمة، لأن الكميات الموجودة فيه ضئيلة بحيث إن كلفة استخراجه أضعاف قيمته.

وزارة الطاقة بدورها، عندما وجدت أن تلك المعلومات انتشرت بشكل كبير، ليس إعلامياً فحسب، بل على النطاق الرسمي أيضاً، اضطرت إلى إصدار بيان توضّح فيه أن «من السابق لأوانه إنجازه بشكل تام وتحليل نتائجه، إيجابية كانت أو سلبية». وأشارت إلى أن «ما يتمّ تداوله من تحليلات حول أعمال الحفر ونتائجها لا يستند إلى معطيات واقعيّة وحقيقيّة».

بالرغم من عدم دقة ما أشيع، إلا أنه لا ينفي أن آمالاً كبيرة كانت قد تسللت إلى تحالف الشركات الذي تقوده توتال، بعدما أظهرت التحليلات احتواء منطقة الحفر على كامل العناصر الكيميائية المؤشرة لوجود الغاز. وهو التفاؤل الذي انعكس على معظم العاملين في القطاع، وكذلك السياسيين. كل تلك الآمال تحولت إلى إحباط، مع اقتراب موعد انتهاء الاستكشاف. إذ لم يبق سوى ما بين 200 و300 متر للوصول إلى الـ 4200 متر المقرر حفرها. مع ذلك، لم يحسم الأمر بعد. المؤشرات السابقة، فتحت المجال أمام احتمال وجود مكمن آخر. ولذلك، فإن مصادر التحالف تؤكد أن الأسبوع الحالي سيكون حاسماً. فقد يحصل أن يُكتشف مكمن في أي من الأمتار الخمسين المقبلة. تلك فرضية جيولوجية خبرها هؤلاء في حقل زهر في مصر على سبيل المثال. هناك لم يظهر الغاز سوى في الأمتار الأخيرة، فكانت النتيجة اكتشاف أكبر المكامن الغازية في شرق المتوسط. مع ذلك، لا أحد يمكنه التغاضي عن حقيقة أنه كما احتمال اكتشاف الغاز في الأمتار الأخيرة قائم، فإن احتمال انتهاء أعمال الحفر من دون إيجاد شيء يتقدم.

تجدر الإشارة إلى أن تجارب الدول التي تستخرج الغاز في قاع البحار أظهرت أن احتمال اكتشاف الوقود الأحفوري بعد حفر أول بئر استكشافية لا يتجاوز الـ 25 في المئة، ما يعني احتمال لجوء توتال وشريكاتها إلى حفر آبار أخرى في الرقعة الرقم 4 مستقبلاً. لكن ذلك لن يكون ممكناً قبل نهاية العام الجاري، بحسب الجدول الذي وضعه تحالف الشركات لنفسه (قبل انهيار أسعار النفط، ما يعني إمكان إدخال تعديلات عليه ترجئ حفر آبار استكشافية أخرى في الرقعة نفسها).

(مروان بو حيدر)

تقرير

من سوليدير الى مصرف لبنان: السرقة واحدة

ليست السرقة الحالية هي الاولى لاموال المودعين. سبقتها في التسعينات سرقة اخرى لاملاك اللبنانيين تحت اسم سوليدير. القوى السياسية نفسها تقريبًا التي غطت الاولى تغطي الثانية، مع إضافة قوى جديدة سلكت سلوك من سبقها

هيام القصيفي

يقول سياسي مخضرم مرافق لمرحلة ما بعد الطائف إنه يستغرب «استغراب اللبنانيين الكلام عن الهيركات المالي الذي يبتدعه كل يوم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والمصارف بالتكافل والتضامن مع القوى السياسية». مردّ الاستغراب، بحسب تفسيره، أن ما يحصل اليوم، من جريمة ترتكب بحق المودعين، حدث مثله هيركات عقاري ومالي بعد 1990، مع إنشاء شركة «سوليدير» التي وضعت يدها على حقوق الناس وأملاكهم فنهبتها بتغطية كاملة من قوى سياسية - معظمها لا يزال قائماً بالأشخاص أنفسهم أو بورثتهم - ومن مجلس النواب

> **سيُطلب من العسكريين والامنيين حماية السياسيين والمصرفيين المسؤولين عن تدهور معيشتهم**

والوجود السوري». ويشبّه ما حصل حينها بـ«الـ«head cut» الذي قامت به الترويكا التي كانت قائمة وملحقاتها من زعماء سياسيين، فقد من جرّائه أصحاب الاملاك في وسط العاصمة أبسط حقوقهم المالية والعقارية. فهل ما يحصل اليوم على يد حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف، بتغطية من السياسيين أنفسهم والجدد الذين انضموا اليهم، مغاير لما جرى في التسعينيات؟».

لقد حول سلامة المصرف المركزي إلى سوليدير ثانية، بصيتها السلبي الذي طبعها كشركة سلبت حق اللبنانيين في العيش بكرامة وبرخاء ومن دون عوز كما جرى مع كثيرين منهم. وبدل السمعة الحسنة في ظل حاكم غير مشبوه كالراحل الياس سركيس، أو واقف في وجه القوى السياسية كما فعل الراحل إدمون نعيم، صار موقع الحاكم نموذجاً مشابهاً لما فعله الرئيس الراحل رفيق الحريري ومشروعه الاقتصادي و«سياسة حكومته المالية والاقتصادية والاجتماعية الخاطئة التي بلغت بالوطن والمواطنين الى مأزق خطير»، بحسب ما وصفته البطريركية المارونية عام 1998. ومتابعة تلك المرحلة لا تختلف كثيراً بمجرياتها اليومية عن مرحلة التقاء السلطة السياسية اليوم على حماية سارقي أموال الناس تحت ذرائع مختلفة. لكن الاختلاف الوحيد هو أن تلك المرحلة شهدت ارتفاع أصوات سياسية معارضة بقيت تحذر من مشروع سوليدير وغيره من المشاريع المالية والاقتصادية التي قامت عليها مرحلة التسعينيات، لما قد تتركه من آثار كارثية على مستقبل لبنان الاقتصادي. لكن ارتكابات سلامة الحالية تحظى يومياً بتغطية «المعارضة» و«الموالاة»، اللتين نادراً ما التقتا على أمر ما، كاتفاقهما على حماية حاكم مصرف لبنان ورئيس جمعية المصارف سليم صفير وتبرير إمعانهما في سرقة اللبنانيين. كلام غلاة المعارضين لحزب الله وللعهد في حماية سلامة وصفير يشبه تماماً كلام حماة العهد له، والفريقان غزلا مع سلامة لقاءات سرية برية وبحرية خلال الفراغ الرئاسي، من أجل إتمام صفقات تقارب كل السيناريوات المحتملة للانتخابات الرئاسية. وبقدر ما يذهب سلامة بعيداً في ابتداع أساليب نهب جديدة، يسعى جميع الذين يحمونه الى تغطية ارتكاباته، الى أن وصل تبرير مسؤول مقرّب من العهد الى حدّ القول إن إبقاء العهد «سلامة في موقعه كان من أجل تحميله مسؤولية ما يجري ومحاكمته لاحقاً عليها!».

(هروات بو حيدر)

والاختلاف الثاني عن مرحلة التسعينيات هو أن أصوات المعارضة الشعبية لأداء الترويكا وارتكاباتها، ولا سيما في ملف سوليدير، ظلت قائمة رغم هوية السلطة القائمة بحكم الوجود السوري. من هنا، يبدو تخلي الطبقة الشعبية عن المطالبة بمدخراتها وحقوقها فاقعاً، كما تعاملها مع ارتفاع سعر الدولار الى الحد الذي لم تعد معه مدخراتهم او رواتبهم ذات قيمة، ولا يزال دون المستوى المطلوب. في الوقت عينه، يعمّ وزراء ومسؤولون محسوبون على العهد نظريات مالية واقتصادية في مجالسهم الخاصة والعامة، عن الأمن الغذائي، ودعوة مناصريهم الى التحسّب للمستقبل وتخزين مواد غذائية أساسية، خشية ارتفاع تصاعدي في سعر صرف الدولار وانهيار لليرة اللبنانية، إضافة الى تبشيرهم المتكرر والعلني بأن الوضع الاقتصادي والمالي «لن يستقر من دون اللجوء الى صندوق النقد الدولي والقبول بشروطه».

يشير أحد الاقتصاديين الى أن ردّ فعل اللبنانيين المتأخر على إفلاسهم، هو أنهم لا يزالون تحت وطأة المهل التلقائية التي يتعاملون فيها مع أي تطور يطال سلوكياتهم اليومية، فيعطون المصارف مهلاً إضافية لتحصيل أموالهم، على افتراض أن الوقت لا يزال سانحاً لتحصيلها، من دون الأخذ في الاعتبار التدبل السريع في نوعية تعاميم مصرف لبنان. وقيما كان يفترض بتفشي وباء كورونا أن يضاعف نقمة العائلات بسبب تراجع مستوى الحياة اليومية، شكّل العزل المنزلي المروّج للاستمرار حتى ما بعد انتهاء شهر رمضان، حماية لها من اكتشاف حقيقي لغلاء الاسعار. لكن بمجرد عودة المدارس واستئناف الاعمال ودورة الحياة اليومية المتوقفة، فإن اللبنانيين سيجدون انفسهم أمام محفظة خالية إزاء المصاريف الشهرية. وهذا يفترض ان يمثّل استفزازاً يحدد مستوى ردّ فعلهم. صحيح أن موظفي القطاع العام، مدنيين وعسكريين، لم يفقدوا وظائفهم، لكن انهيار الليرة أفقد رواتبهم، ومعظمهم من ذوي الرتب الدنيا، أكثر من نصف قيمتها، وهم غير قادرين على تسديد قروضهم، وكثير منهم يقدم فواتير طبية لا تتعدى قيمتها عشرة آلاف ليرة، ومئات العسكريين باتوا ينتظرون وجبات الغذاء من الثكن، بدلاً من شراء وجباتهم. وهؤلاء المستنفرون على الارض منذ تشرين الاول الفائت، باتوا على تماس يومي مع تحديات حياتية ومعيشية وأمنية سترتدّ عاجلاً أو آجلاً على الوضع الأمني العام، في حين أن المطلوب منهم سيكون قمع المتظاهرين، والأهم تأمين حماية السياسيين والمصرفيين المسؤولين عن تدهور معيشتهم.

قضية

توقيف المشتبه فيه بمجزرة بعقلين:
قتل 10 أشخاص... لمجرّد الشكّ!

رضوان مرتضى

أوقفت الشرطة البلدية في عينبال الشوفية مازن ح، المشتبه فيه الرئيسي بارتكاب مجزرة بعقلين التي راح ضحيتها عشرة أشخاص بينهم طفلان وامرأة وشقيقا الموقوف. بعد منتصف ليل أمس، عُثر على مازن في حديقة فيلا في عينبال. كان يجلس هناك بهدوء. سلّم نفسه من دون مقاومة لعناصر البلدية واقتاده عناصر الشرطة القضائية إلى مفرزة بيت الدين. «شي وصار»، كان أبرز تعليق للمشتبه فيه وثقته كاميرات هواتف عناصر البلدية لدى سؤاله عما حصل. المعلومات الأمنية كشفت أنّ مازن زعم انه ارتكب الجريمة بدافع الشكّ بخيانة زوجته منال له مع شقيقه فوزي، لكنه لم يكن يملك أي دليل. عند الواحدة والنصف فجرا، جلس المشتبه فيه أمام محققي الشرطة القضائية في مفرزة بيت الدين ليروي تفاصيل الجريمة التي خطط لها قبل وصول زوجته.

أبلغهم أنه قتل زوجته في غرفة النوم بأكثر من ثلاث عشرة طعنة، في المساحة الفاصلة بين السرير والخزانة. بدّل ملابسه واغتسل لإزالة الدماء التي كانت تغطي ثيابه، قبل أن يخرج لقتل الضحايا الآخرين ببندقية صيد. هدفه الثاني كان شقيقه فوزي الذي يتهمه بخيانته. قتله بالقرب من النهر وأخفى جثّته. ثم توجّه ليقتل شقيقه الأصغر كريم الذي اتّهمه بأنّه «يعرف بالخيانة ولم يُخبرني». ظهر أمامه العرسالي محمد عودة وشاب سوري، فأطلق عليهما النار وأرداهما. ثم دار باحثاً في الورشة، فأجهز على أربعة أشخاص بينهم طفلان. هنا ظهر شقيقه كريم أمامه، فأطلق عليه رصاصتين وأرداه. ثم قتل شخصاً عاشراً صودف وجوده أيضاً.

وردّاً على سؤال عن سبب قتله الباقين إن كان يشكّ بشقيقيه بالخيانة والتواطؤ لإخفائها، فردّ بأنه استشرس ولم يعد يشعر بشيء، لكنه أقر بأنه لا يملك أي دليل على خيانة زوجته وشقيقه. ورداً على سؤال المحققين، قال إنه لم يواجه زوجته بشكوكه. واعترف بأنه حضّر مسرح الجريمة مسبقاً قبل عودة زوجته إلى المنزل. إذ وضع السكّين تحت وسادة سريرهما. وما أن دخلت حتى سحبه وانهال عليها بالطعن ثم أخذ هاتفها وأخفاه في البرية. أما شقيقه فوزي، فقد واجهه باتهامه بالخيانة، قبل أن يطلق عليه النار ويرديه ويأخذ هاتفه أيضاً.

قبل توقيف المشتبه فيه الرئيسي، لم يكن لدى المحققين سوى طرف خيط واحد تكشّف بعد إفادة والدة الضحية عن وجود خلاف بين منال وزوجها، تسبّب بتركها منزلها قبل أيام، لكنّه يكن كافياً لرسم صورة كاملة أو كشف دافع الجريمة، في ظل تداول روايات ملفّقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأشارت المعلومات إلى أنّ خلافاً لم تعرف اسبابه وقع بين الزوجين قبل خمسة أيام من الجريمة، ما دفع الزوجة إلى مغادرة المنزل مع طفلتيها الى منزل والدتها. وقد زارها زوجها المشتبه في منزل والدتها يوم الاثنين، قبل أن تلحق به إلى منزلهما يوم حصول الجريمة (الثلاثاء). وأفادت الوالدة أنها تحدّثت معها عبر «واتساب» لتبلغها بأنّها نسيت شاحن هاتفها لديها، فردّت منال بأنّها ستأخذه لاحقاً.

تجدر الإشارة إلى أنّ الكشف على داتا الاتصالات لم يُظهر وجود أي اتصالات ذات قيمة للتحقيق قامت بها الضحية. كما لم يُعثر على أي تواصل بين الزوجة وبين أي من الضحايا الآخرين. وكشفت مصادر أمنية أنّه عُثر على ورقة مكتوبة بخط يد الضحية منال (أكّد ذلك خبراء الخطوط في الشرطة القضائية) عليها ثلاثة أسئلة لم يُعرف لمن كانت موجّهة.

وأصدرت عائلة الضحية بياناً نعى فيه «آل تيماني وآل حرب وخلوة مشيخة عقل آل حمادة وعموم أهالي بعقلين والشوف، الشابة المغدورة منال التيماني»، رافضين أي إتهام بحق المغدورة لأنها «أشرف من كل ما قيل أو يقال». وأضاف البيان: «من الواجب على كل من لا يعرف أن يلتزم الصمت لأنه يضع في ذمته شابة طاهرة وأولاداً أبرياء».

تقرير

أخيراً... الضمان ينهي عقد مبرمجه!

رأفت حمية

«نحيطكم علماً بسقوط مشروع القرار المتعلّق بالتجديد للمتعاقد بدوام كامل مع الصندوق سعيد القعقور». تختم تلك العبارة التي انتهى إليها مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في جلسته المنعقدة في 16 الجاري، 30 عاماً من «الاستفراد» بقسم المكننة وما يحويه من برامج وملحقات، كان القعقور يملك «مفاتيحها» وحده. انتهى عقد المبرمج مع الصندوق، بعد سقوط القرار في جلسة الأسبوع الماضي التي عُقدت عبر تقنية الفيديو كول، وبعد عدة محاولات فاشلة. فمن أصل 14 صوتاً كان يفترض تحصيلها لاعتبار التجديد نافذاً، حاز القعقور على ستة أصوات من أعضاء المجلس، وهم في غالبيتهم ممن يتعارف عليهم بـ«جماعة سمير عون»، وصوتين آخرين مشروطين بتنفيذ طلب ديوان المحاسبة بتسوية وضع القعقور القانوني، فيما خالفه 10 أعضاء.

من الناحية القانونية، كان يفترض إنهاء التعاقد منذ عامين، تحديداً مطلع عام 2018، عندما رفض مجلس الإدارة التجديد للمبرمج المتعاقد لمخالفته القوانين المرعية الإجراء والقرارات الصادرة عن الصندوق. غير أن الإدارة حاولت «تمرير» التجديد من خلال تحويل الملف إلى هيئة المجلس، علماً بأنها ليست الجهة الصالحة للبتّ فيه. وقضت الهيئة، في حينه، بتجديد العقد لثلاثة أشهر، على أن يجري ترتيب الوضع القانوني للمتعاقد. مع ذلك، استمر القعقور بالعمل مع تقاضي رواتبه وملحقاتها كاملة «على مسؤولية الإدارة، وتحديداً مدير عام الصندوق محمد كركي»، على ما يقول أحد الأعضاء المخالفين لقرار التجديد. وهو، طوال تلك الفترة، عمل على ابتزاز الصندوق وموظفيه للضغط من أجل تجديد عقده رسمياً. وفي الآونة الأخيرة، زاد القعقور من الضغط على الإدارة، فكان يقوم بتعطيل البرامج حيناً ووقفها حيناً آخر، أبرزها أواخر العام الماضي عندما أوقف برامج المحاسبة الإدارية 10 أيام، مانعاً المستخدمين من الولوج إليها، ولم يفكّ «احتجاجه» إلا بعدما توسّطت الإدارة معه. علماً بأنها ليست المرة الوحيدة التي «يحتجّ» فيها بهذه الطريقة، إذ كرّر ذلك أربع مرات، آخرها في 24 الشهر الماضي.

> **العقد منتهٍ حكماً منذ امتناع مجلس الإدارة عن التمديد مطلع 2018**

وبالعودة إلى المخالفين للقرار، ينطلق هؤلاء من مسلمة أساسية مفادها أن «العقد منتهٍ حكماً منذ مطلع كانون الثاني 2018، أي منذ امتناع مجلس الإدارة عن التمديد». وفي ثاني الأسباب تلكؤ الإدارة نفسها عن الأخذ بالتصحيحات التي أقرّها مدعي عام ديوان المحاسبة، القاضي فوزي خميس، كما أنها «لم تسع منذ عام 2017 للقيام بالمكننة الشاملة والصحيحة، مبقية الصندوق من دون مكننة حقيقية وآمن معلومات، فيما يسيطر على برامجه ويتحكّم بها جهات وأفراد يحتفظون بالتوثيقات».

إذاً، انتهى العقد رسمياً، لكن المشكلة لم تحل بعد، بانتظار ما ستفعله إدارة الضمان. في منطق الإجراءات العادية، يفترض بالقعقور أن يسلّم برامجه، على أن تعمل الإدارة على تحديد آلية العمل، فإما أن تُجري تعاقداً جديداً أو تسلّم البرامج إلى موظفي الضمان ممن يقدرون على تسلّمها. وهذه رهن بقرار الإدارة. أما في «المنطق» الآخر، فلا أحد يعرف «ما الذي سيسلمه القعقور وماذا سيتكشّف من بعده». وتبقى المعضلة الأساس في الصندوق هي هشاشة أمن المعلومات الخاصة، بعدما ظهر أنه يمكن التلاعب بالمعلومات في أية لحظة، وهي «عادة» رافقت «عهد القعقور»، ولا تزال.

تقرير

مفاوضات «الرغيف»: الكلفة لم تنضج بعد

رأفت حمية

لم تنته «المفاوضات» بين وزارة الاقتصاد والتجارة وكارتيل أصحاب الأفران والمخابز إلى نتيجة تذكر. فبعد يوم طويل من النقاشات التي خصصت لوضع دراسة لكلفة رغيف الخبز، ال الأمر إلى تأجيل البحث حتى يوم غدٍ الجمعة. وفي انتظار الموعد المحدد، طلب الوزير راوول نعمة من هؤلاء تهدئة «الجبهة» والسير بسعر ربطة الخبز زنة 1000 غرام كما المعتاد، أي 1500 ليرة، بانتظار القرار النهائي.

إلى الآن، لا أجواء عمّا يمكن أن يكون عليه القرار بانتظار استكمال البحث. وإن كان أصحاب المخابز والأفران قد خرجوا من اللقاء الأول، ما بعد عاصفة السادس عشر من الجاري، بروح إيجابية. المنحى الإيجابي مردّه إلى أن معطيات الدراسة التي يُعدّها السكري توحي بـ«التفاؤل»، على ما يقول نقيب أصحاب الأفران والمخابز في الشمال، طارق المير. بحسب الأخير، يجري العمل في الاجتماعات على تحديد تكاليف كيلو الخبز على أساس سعر صرف 3100 ليرة لبنانية، وقد «بلغت الكلفة 1384 ليرة إلى الآن، من دون احتساب الربح». وفي مقابل هذا الطرح - غير النهائي بطبيعة الحال - يجري تداول طرح آخر له علاقة بالتسعير داخل الفرن وخارجه في محال البيع، إذ ثمة من يقول إن «إحدى الأفكار المطروحة أن يكون سعر ربطة الخبز الأبيض داخل الفرن 1250 ليرة وخارجه في محال البيع 1500 ليرة». وفي هذا الإطار، يشير رئيس جمعية حماية المستهلك، زهير برو، الى أن هذا الطرح من شأنه فتح المجال أمام المواطنين لتقرير خياراتهم، كما يسمح ببروز أفران جديدة في المناطق تخفف من الاحتكار. وإذ يرى برو أن هذا الطرح «جيد»، إلا أن الأفضل ليس تثبيت السعر، بقدر ما هو العمل «على وضع جدول تسعير كي لا تتكرر الأزمة في كل مرة». أضف إلى ذلك، ثمة جانب آخر من الأزمة يجري تغييبه يتعلق بعمل المطاحن وكلفة الطحن وتحديد الأرباح، فهنا «تكمن الحلول الأولى للمشكلة». من هنا، يدعو برو إلى طرح القضية جدياً، خصوصاً من ناحية الأرباح والاحتكار، كما من ناحية تحديد مواصفات جديدة للطحين تعفي المخابز من إضافة السكر.

> **من الافكار المطروحة بيع ربطة الخبز داخل الفرن بـ 1250 ليرة**

على الغلاف

لبنان لم يتجاوز الخطر

من أصل 1554 فحصاً، سُجّلت أمس إصابتان جديدتان بفيروس كورونا، فيما قفز عدّاد الشفاء إلى 130 حالة. هي خلاصة المشهد ليلاً بما ينبئ بسيناريو السيطرة على الوباء. إلّا أن تحدّيات جمّة لا تزال شاخصة مع اكتشاف أول إصابة في المخيمات الفلسطينية. ومع التحضير لبدء المرحلة الثانية لإعادة المغتربين، بدءاً من الاثنين المُقبل، ما يحتّم المضيّ في «التعبئة العامة»، حرصاً على عدم التعرّض لموجة ثانية من الوباء. ولأن لبنان «لم يتخطّ مرحلة الخطر» وفقاً لمنظمة الصحة العالمية

هديل فرفور

ظهر أمس، أعلنت وزارة الصحة العامة تسجيل خمس إصابات جديدة بفيروس كورونا من بين 1089 خضعوا للفحص، ليصل إجمالي الإصابات الى 682. ومن بين الإصابات اثنتان في بشري وثالثة في مخيم الجليل في بعلبك أعلن عنها ليل أول من أمس، ما يعني، فعلياً، تسجيل إصابتين أمس، فيما سُجلت حالة وفاة ليرتفع إجمالي الوفيات الى 22. وليلاً، أعلن مُستشفى رفيق الحريري الحكومي أنّه أجرى 465 فحصاً وكانت «كل النتائج سلبية»، مُشيراً إلى تماثل خمس حالات للشفاء، ليرتفع عدد حالات الشفاء إلى 113». فيما كان لافتاً إعلان وزارة الصحة «قفزَ» عدّاد الشفاء من 108 حالات الثلاثاء إلى 130 أمس، ما عكس تضارباً في الأرقام. وأوضحت مصادر في وزارة الصحة لـ«الأخبار» أن توحيد الأرقام سيبدأ اليوم، مؤكدة أن عدد حالات الشفاء بلغ 130.

نتائج الفحوصات التي أعلن عنها أمس (1089 التي أصدرت وزارة الصحة نتائجها، إضافة الى 465 فحصاً أعلن مُستشفى الحريري عن نتائجها ليلاً)، تضمّنت نتائج 386 فحصاً من العيّنة العشوائية التي أخذت أثناء الجولة الميدانية الأولى على مناطق الهرمل والحدود اللبنانية السورية وحاصبيا وراشيا وبرج حمود والمتن وكسروان والكورة، وجزءاً من العيّنة العشوائية (950 فحصاً) التي أُخذت أثناء الجولة الثانية على وادي خالد/ عكار، طرابلس المدينة، صيدا المدينة وحارة صيدا، سير الضنية، صور وقراها، على أن تصدر نتائجها تباعاً. فيما استكملت الفرق الصحية، أمس، جولاتها الميدانية في جزين وبنت جبيل وبعلبك والبترون، على أن تنطلق اليوم باتجاه جبيل ومرجعيون وعاليه الشوف وزحلة والبقاع الغربي.

ثبات العدّاد على إصابات محددة مع رفع عدد الفحوصات، يُقابله تسارع في حالات الشفاء بدَور، ظاهرياً، باقتراب مرحلة تراجع الإصابات والسيطرة على الوباء بشكل يسمح بفتح البلاد تدريجياً. إلا أنّ «الانخفاض الحالي وحتى الوصول إلى صفر إصابات ليس مُعطى يُمكن اتخاذ قرارات بناء عليه»، بحسب ما قال وزير الصحة حمد حسن في مؤتمر صحافي عقده أمس، في حضور ممثلة منظمة الصحة العالمية في لبنان إيمان الشنقيطي، لافتاً إلى أنّ «الدولة مُستمرّة في الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها (...) حرصاً على عدم التعرّض لموجة ثانية من الوباء». وأضاف: «على قدر ارتياحنا للنتائج الحالية، فإننا دقيقون ونتحسب لعدم التعرّض لموجة ثانية من الوباء، وإلا نكون قد خاطرنا بكل ما تحقّق». فيما لفتت الشنقيطي إلى أنه «لا يمكن القول إنّ لبنان تخطّى مرحلة الخطر (...) وإذا كان هناك من قرار لرفع الإجراءات، فيجب أن يجري بطريقة مدروسة وتدريجية». ونصحت بـ«الاستمرار (في التعبئة) للأسبوعين المُقبلين»، علماً بأنه برزت أخيراً بوادر «تمرد» على قرارات التعبئة في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والبطء في تنفيذ قرار إعطاء المُساعدات المالية.

وعليه، فإنّ المطلوب مُجدّداً، رفع عدد الفحوصات وإجراء مسح شامل للمناطق. وفي هذا السياق، أعلن حمد أن لبنان سيرفع عدد فحوصات الـ pcr «ليصل إلى المعدّل الدولي البالغ 15 ألف فحص لكل مليون نسمة لإجراء تقييم دقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على المعطيات الميدانية»، مُشيراً إلى أن عدداً من الدول قدّمت دعماً للبنان؛ من بينها دولة الكويت «التي ساهمت في توفير فحوصات الـ pcr بما يمكننا من رفع عدد الفحوصات اليومية إلى 2000».

> وزارة الصحة نحو رفع عدد الفحوصات إلى المعدّل الدولي البالغ 15 ألفاً لكل مليون نسمة

وإلى «معركة» رفع الفحوصات المخبرية التي ستحدد مسار الوباء، يبقى «تحدّي المخيمات» هو الأبرز مع تسجيل إصابة في مخيم الجليل. مصادر وزارة الصحة أوضحت لـ«الأخبار» أنها أجرت 150 فحصاً داخل المخيم، وأوصت بتشديد الإجراءات وفق خطة الاستجابة الموضوعة بالتعاون مع «أونروا» وبالتنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني.

أكدت منظمة الصحة العالمية ضرورة التريث في تخفيف اجراءات التعبئة (مروان طحطح)

أول إصابة في المخيّمات الفلسطينيّة: بعلبك تترقّب النتائج اليوم

فحوصات في البقاعين الأوسط والغربي

بعدما أطلق المركز الطبي في الجامعة اللبنانية الأميركية LAU، «الحملة العيادية المتنقلة» بهدف تأمين فحوصات الـ PCR للمناطق النائية ومناطق الأطراف، أجرت الحملة أول من أمس، 200 فحص، ضمن ست محطات في البقاع الأوسط (بدنايل، أبلح، الفرزل، زحلة – مستشفى تل شيحا، بر الياس وقب الياس) بمعدّل 30 فحصاً في كل محطة. جاءت نتيجتها كلها سلبيّة. كما أجرت الحملة 150 فحصاً في 4 محطات في البقاع الغربي (بينها حوش الحريمي، كفريا ومشغرة)، وستزور الحملة الجنوب اليوم. وفي 5 أيار ستزور القاع ورأس بعلبك ودير الأحمر (البقاع الشمالي) والمستشفى الحكومي في بعلبك.

إيلده الغصين

إصابة واحدة في مخيم الجليل للاجئين الفلسطينيين في بعلبك، واثنتان في رياق، رفعت منسوب القلق والحذر في البقاعين الشمالي والأوسط، وفرضت تشدداً ــ بدأ يتراخى أخيراً ــ في إجراءات الحجر. ليل الثلاثاء، نقلت لاجئة فلسطينية من مخيم «ويفل»، المعروف بمخيم الجليل، إلى مستشفى رفيق الحريري الجامعي، بعدما ظهرت عليها عوارض حرارة. الخبر رفع منسوب الحذر، وعُقدت منتصف ليل الثلاثاء اجتماعات بين الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية ومسؤولين في المدينة، نتج منها إقفال شرطة البلدية والقوى الأمنية ومتطوعين مدخل المخيم الجنوبي، فيما بدأت إجراءات زيادة الفحوصات باكراً، أمس، وانقسمت إلى 152 عيّنة عشوائية أخذها فريق وزارة الصحة في مستشفى بعلبك الحكومي لسكان المدينة، و94 عيّنة أخذها فريق الترصد الوبائي في الوزارة، بالتعاون مع قسم الصحة في «أونروا» في عيادة الوكالة في المخيّم. العيّنات حوّلت إلى مستشفى الحريري والمختبرات المختصة، وتنتظر المدينة وسكان المخيّم نتائجها اليوم.

المصابة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، ومن سكان المخيم الذي يقطنه نحو 8 آلاف لاجئ، وتتداخل أطرافه مع أحياء بعلبك المكتظة. وهي كانت تعاني من التهابات صدريّة وعوارض حرارة. المتحدثة الإعلامية باسم «أونروا» هدى السمرا أكدت لـ«الأخبار»، أن «الوكالة لن تقوم بفحوصات شاملة لجميع سكان المخيمات، لأن ذلك ليس بمقدورها، لكنها تغطي فحوص الحالات التي ظهرت عليها عوارض الإصابة والأشخاص الذين يتّصلون بالخط الساخن للوزارة ويخضعون للأسئلة المطلوبة عبر الهاتف والتي تشخّص إن كان المتصل يحتاج إلى فحص أو لا». ولفتت إلى «أن التغطية الاستشفائية للمصابين كاملة». وأشارت إلى أن إقفال مدخل المخيم «لمصلحة الجميع، وخصوصاً أن المخيم على تماس مع مدينة مكتظة، علماً بأن متطوعين فلسطينيين ساهموا في فرض إجراءات منع الدخول والخروج».

من الاجراءات على مدخل مخيم الجليل في بعلبك (أ ف ب)

«التعامل مع المخيم يتم على أساس أنه من أحياء بعلبك، وبالتعاون مع الفصائل اتخذت القرارات بالحجر على أهالي المصابة وإقفال مدخل المخيم حتى تظهر نتائج الفحوصات، وخصوصاً أن المخيم متداخل مع أحياء المدينة»، وفقاً لرئيس بلدية بعلبك فؤاد بلوق، من دون أن ينفي حالة الخوف التي تعيشها المدينة في انتظار النتائج اليوم.

محافظ بعلبك ـ الهرمل بشير خضر الذي ترأس الاجتماع الأمني الصحي في المحافظة، أمس، لفت إلى «أننا لا نعلم بعد مصدر الإصابة، إلا أن المصابة كانت قد قامت بزيارتين، إحداهما ضمن بعلبك والثانية إلى محافظة أخرى وهو ما نسعى إلى التحقّق منه».

أما في رياق، في محافظة البقاع، فقد أعلنت البلديّة عن إصابتين هما، وفق معلومات «الأخبار»، والدة وشقيق أحد العسكريين الذي طُلب منه التزام الحجر المنزلي بعد الإعلان عن إصابة أحد ضباط فوج الحدود البري في رأس بعلبك مطلع هذا الشهر. وعليه، خضع العسكري الذي لم تظهر عليه أي عوارض سابقاً وبقية أفراد الأسرة للفحص، وهو ما يوجب تأمين مساكن لحجر العسكريين ممن لا يعيشون بمفردهم بدلاً من التزامهم الحجر مع عائلاتهم. كما «أجريت أمس، فحوصات عشوائيّة تخطّت المئة، من قبل فريق تابع لوزارة الصحة، لكل من احتكّ بالحالتين»، وفق ما أكد رئيس بلديّة رياق ـ حوش حالا جان معكرون لـ«الأخبار»، مشيراً إلى أن «البلدية لم تكن على علم بحالة الحجر، وعلينا التأكّد إن كانت هي مصدر الإصابة أو لا، وننتظر نتيجة الفحوصات غداً (اليوم) لنتخذ الإجراءات اللازمة».

> أُقفلت مداخل المخيم بالتنسيق مع الفصائل الفلسطينية

لنعلّق الدراسة حتى تنتهي أزمة كورونا

نمر فريحه *

شاءت كورونا أن تزورنا خلال سنة دراسية مضطربة بعد ثورة 17 تشرين، لتفرض إقفال المدارس، واعتماد التعليم عن بعد (Online). بعض المدارس الخاصة، والقليلة العدد، لم تهدر وقتاً، بل بدأت بالتدريس بعيد إعلان التعليق، فيما الأكثرية الساحقة من المدارس الرسمية والخاصة الأخرى لم تكن مجهزة تقنياً وبشرياً لذلك. وعلى الصعيد الرسمي، ظهر الإرباك حول كيفية إنقاذ ما تبقى من السنة الدراسية، فتمّ ارتجال أمور كان يمكن الابتعاد عنها لو أخذ الأمر بروية بدءًا بتقييم ما لدينا من جهة، ومتطلبات التعليم عن بعد من جهة أخرى، إضافة إلى معرفة واقع المتعلم.

فما هي سيرورة هذا النشاط التعليمي؟ وهل هو مناسب لنظامنا التعليمي؟ وهل يجب أن يستمر للسنة المقبلة؟

التعليم عن بعد يحصل في حالة الضرورة، وعندما لا يتوفر بديل عنه. أما في الحالات العادية، فالأفضل والأكثر انتاجية هو التعليم المباشر، أي وجود المعلم والطلاب في قاعة واحدة. في الحالة الأولى، يحصل التعليم بشروط صعبة، ولا تحصل عملية التربية. وهذا تقليص لدور المدرسة الأساسي (نظرياً على الأقل) وهو تربية النشء الذي ينضم إليها. وفي الثانية يمكن أن تحصل التربية من خلال العمل والأنشطة والتفاعل اليومي بين المعلم والطلاب، والطلاب في ما بينهم، وباقي العناصر البشرية المشاركة في العملية التربوية. إذاً نحن نقوم بالعمل التعليمي وليس التربوي من خلال التعليم عن بعد. أما النقطة الأخرى والمهمة فهي الجوّ التعليمي الذي يجب تأمينه للمتعلم لأن هذا العمل هو لأجله فقط، ويمكن الحكم على إيجابيته بقدر استفادة المتعلم منه. وهذا يتطلب من المسؤولين التفكير بالتالي:

- قدرات الطلاب: أي صف دراسي يتكوّن من ثلاث فئات: الأذكياء جداً، ويمكنهم استيعاب الدرس بشكل سريع وبأي طريقة يقدمها المعلم. متوسطو الذكاء، وغالباً ما يحتاجون إلى شرح واضح يعتمد فيه المعلم طرائق تدريس حديثة تجعلهم مشاركين في الحصة الدراسية، وتشكل هذه الشريحة أكثرية الطلاب. وفئة ثالثة يكون لديها ضعف في استيعاب ما يقدمه المعلم، وتحتاج غالباً إلى اهتمام أكثر ربما يصل إلى إعادة ما تمّ تقديمه. إذا استثنينا الفئة الأولى، فإن التعليم عن بعد لا يخدم الفئتين الأخريين لأن الطالب عادة يضطر أن يوقف المعلم عن الكلام، ويستوضحه بعض النقاط أو يسأله أن يعيد شرحها لو كان في قاعة التدريس، والمعلم القدير يلبي ذلك باعتماد طريقة أكثر سهولة. وهذا يفترض أن تكون لدى المعلم كفاءات تعليمية اكتسبها خلال إعداده وتدريبه وخبرته. وهذا النوع من المعلمين غير متوفر بنسبة عالية بين أعضاء الهيئة التعليمية، فهل هو متوفر في التعليم عن بعد؟

- الجوّ التعليمي: الطلاب موضوعون الآن في جوّ تعليمي غير مريح لأنه يشبه الإقامة الجبرية أكثر مما يشبه المدرسة التي توضع لها المناهج، وتؤمَّن لها التسهيلات، ويتحرك المتعلم فيها بحرية غالباً. ففي إطار الحجر الصحي، والخوف من جلب كورونا إلى المنزل، لا يستطيع المتعلم الخروج واللعب وزيارة مكان طبيعي وما شابه. فكيف لنا أن نجعله يحقق أهداف المنهج الخاص بصفه، وفي كل مادة دراسية يدرسها، وهو في هذه الوضعية؟

- توفر التسهيلات: ليس لدى الطلاب كلهم الوسائل التكنولوجية التي تؤهلهم لمتابعة الدروس عن بعد، ومتطلباتها اللوجستية من كهرباء وانترنت وغيرها. وهذا عائق مادي يجب التوقف عنده. وإذا كان في الأسرة طالبان أو ثلاثة، كيف يستطيعون متابعة صفوفهم المختلفة، واستخدام الوسيلة التكنولوجية المتوفرة للقيام بالأنشطة التي يطلبها المعلمون؟ علماً أن هناك أسراً ليس لديها جهاز كمبيوتر واحد.

- تقييم أداء الطلاب: لا بد من أن يفكر المسؤولون التربويون في كيفية تقييم أداء الطلاب عن بعد. وإلا عليهم القول بأن الجميع ناجحون لمجرد المشاركة في حضور الحصص الدراسية عن بعد. فهل يكون هذا مقبولاً وذا فائدة للمتعلمين؟

- الأهالي: السؤال البديهي الذي يتبادر إلى الذهن هو ما عليهم عمله. والأجوبة متعددة، لكن القليل منها يكون ضمن فئة «مساعدة أبنائهم». فهم غير معتادين على تدريس أبنائهم خصوصاً في الصفوف العليا، وبالتالي باتوا غير مرتاحين لهذا التعليم، لكنهم يتحمّلونه لإنجاز برنامج هذه السنة، خصوصاً لصف الشهادة الثانوية العامة.

هذه الأمور وأمثالها تلعب دوراً سلبياً في تنفيذ التعليم عن بعد، ولم تؤخذ في الاعتبار نظراً للعجلة في القيام بخطوة ما، لأن الهدف كان عدم تضييع ما تبقى من السنة الدراسية. ففي الحياة التربوية هناك دائماً وقت مهدور وضائع، خصوصاً عندما نعرف أن:

- بعض الطلاب يعيد صفه، وهذا ضياع للوقت.

- وبعضهم يرسب في الامتحان الرسمي، وهذا ضياع للوقت.

- وبعضهم الآخر يتخرج من الجامعة لاحقاً، ويبقى سنة أو اثنتين من دون عمل، وهذا ضياع للوقت.

- السنة الدراسية الفعلية عندنا لا تتجاوز الـ 120 يوماً. وهنا هدر خفي لعدد مماثل من أيام الدراسة، وهذا ضياع للوقت. (تصل مدة الدراسة السنوية في دول عدة في شرق آسيا إلى 250 يوماً).

فضياع الوقت مرافق لحياة الانسان وأنشطته بما فيها التربوية، لذا علينا القبول بمبدأ خسارة الوقت لأسباب قاهرة، ومن ثم مقاربة الموضوع بمنطق وهدوء وخطط يمكن تطبيقها. فنحن أمام «فورس ماجور»، فلماذا لا نتقبّلها بعقلانية، ونعلّق الدروس حتى تنتهي الأزمة؟ ويمكن بعدها تعويض الوقت الذي ضاع، ولن يكون ذلك مستحيلاً لأن السنة الدراسية الفعلية والقصيرة تسمح بذلك (مع استثناء صفوف الثالث الثانوي هذه السنة). أما كيف يمكن ذلك؟

بات من المعروف أن أزمة كورونا لن تُحلّ قبل إيجاد دواء أو لقاح، وأصحاب الاختصاص لا يتوقعون ذلك قبل أيلول. ولنبنِ على هذا التوقع العلمي قرارنا بأن نقفل المدارس حتى أيلول، ونجنب الطلاب وأهلهم والمعلمين هذه التجربة غير المريحة وغير الناجحة في بيئة مجتمعية كالتي لدينا، والتي ذكرنا بعض المعوقات فيها. وإذا استؤنفت الدراسة في أيلول أو تشرين الأول، يمكننا إكمال السنة الدراسية الحالية خلال ثلاثة أشهر حيث نستطيع تأمين 60 يوماً تدريسياً (نصف عدد أيام السنة الدراسية) قبل نهاية كانون الأول، ونبدأ السنة التالية مع مطلع 2021، والتي يمكن إنجازها في ستة أشهر من دون إعطاء إجازات بمناسبات دينية أو وطنية. وهكذا يحصل النشاط التربوي في الجو الطبيعي، ويكون الجميع رابحين (Win-win situation). أما إذا كان البعض يتوقع أن يستمر التعليم عن بعد في السنة الدراسية التالية إذا لم يجد العلماء الدواء، فما العوامل التي تستجد على المشهد؟

سيتقلص عدد طلاب المدارس الخاصة نظراً للوضع الاقتصادي، ولن تكون المدرسة الرسمية قادرة على تأمين متطلبات هذا النوع من التعليم لأسباب ذكرناها أعلاه. لذلك سيستفيد من هذا التعليم عدد محدود. والسؤال مجدداً: هل سيتقبل هؤلاء الطلاب وأهاليهم بالدرجة الأولى استمرار تعلم أبنائهم في المنزل؟ وهل سيصبح لدى من ليس عنده كمبيوتر أو تلفون أو آيباد الآن هذه الوسيلة في السنة المقبلة؟ وهل سيتم تدريب هيئة تعليمية على استخدام التكنولوجيا واتقان طرائق التدريس عن بعد؟ وهل سيحوّل محتوى الكتب الدراسية (التي تمثل محتوى المنهج) إلى مادة الكترونية؟ ومتى يبدأ ذلك؟ ومتى يتم إنجازه؟

أرفع هذه الأسئلة لأقول إن لا فائدة مهمة من استمرار التعليم عن بعد في بيئتنا في السنة الدراسية المقبلة لأن المستفيدين سيكونون قليلين جداً، بينما تعم الفائدة عند عودة الشكل الطبيعي للتربية في المدارس، ولا بد من أن ذلك سيحصل.

* الرئيس السابق للمركز التربوي للبحوث والإنماء

على الغلاف

أميركا وأوروبا... آخر من أغلق وأوّل مَن فتح!

بدأ بعض الدول الاوروبيّة والولايات الأميركية تخفيف إجراءات العزل الهادفة إلى احتواء انتشار وباء «كوفيد-19»، في مسعى منها لتحريك اقتصاداتها الراكدة، وإن كان الثمن خسارة مزيدٍ من الأرواح

«تحرير» الولايات انطلق: الاقتصاد أولاً

بدا عدد من الولايات الاميركية تخفيف إجراءات «البقاء في المنازل» (أ ف ب)

من الأسئلة البديهية التي تتكرّر منذ تحوّل فيروس «كورونا» إلى وباء عالمي، وفرْض إجراءات عزل صارمة على معظم سكّان الكوكب: متى ينتهي كل هذا؟ وبما أن أحداً لا يعرف الإجابة، تبقى عودة الحياة إلى «طبيعتها» مرهونة بجملة عوامل، أولها يعتمد بشكلٍ رئيس على احتواء الفيروس.

في تقرير صدر نهاية آذار/ مارس الماضي عن معهد «أميركان إنتربرايز»، وضع معدّوه أربعة أهداف لإنهاء إجراءات العزل: أن تكون المستشفيات قادرة على علاج جميع المرضى؛ أن تكون الدولة قادرة على فحص أيّ شخص يعاني من أعراض؛ وأن تكون قادرة كذلك على مراقبة الحالات المؤكّدة؛ وأن يسجّل منحنى الإصابات انخفاضاً متواصلاً لمدّة لا تقلّ عن 14 يوماً.

لم يفتك الوباء في أيّ مكان في العالم كما فعل في أوروبا والولايات المتحدة؛ الأخيرة يصارع رئيسها، دونالد ترامب، من أجل «تحرير» البلاد من إجراءات عزل سبّبت ركوداً لم تشهده أميركا منذ ثلاثينيات القرن العشرين. الاقتصاد يترنّح ونسب البطالة إلى ارتفاع وقطاع النفط يئنّ تحت وطأة تهاوي الأسعار العالميّة، بينما تضخّ الحكومة الفدرالية مبالغ طائلة لتحفيز الاقتصاد. ورغم أنها أصبحت بؤرة الوباء عالمياً (أكثر من 45 ألف وفاة وأكثر من 820 ألف إصابة) على خلفية الاستجابة المتأخّرة، وجد الرئيس الأميركي ضالّته في بضعة مسلّحين يتظاهرون للمطالبة بإنهاء الإغلاق المفروض، داعياً إلى التصدّي لهذه الإجراءات في رسائل وجّهها قبل أيام: «حرّروا مينيسوتا!»، «حرروا ميشيغان!»

> **يصارع ترامب لـ«تحرير» البلاد من إجراءات عزلٍ سبّبت ركوداً لم تشهده منذ الثلاثينيات**

و«حرروا فرجينيا!». رسائل وصل صداها، في ما يبدو، إلى بعض الولايات، لتبدأ عمليات «التحرير» من جورجيا وتينيسي وأوهايو وكارولينا الجنوبية وفلوريدا.

فقد انضمّ حاكم ولاية جورجيا، بريان كيمب، إلى حكّام ولايات أخرى يمضون قدماً في خطط تخفيف إجراءات العزل. يحدث ذلك رغم دلائل تشير إلى أن تفشّي الفيروس بدأ للتوّ في ضرب بعض أجزاء البلاد، مثل ولاية ماساتشوستس حيث بلغ عدد الإصابات أكثر من 41 ألفاً، على أي حال، سُمح لسكّان الولاية باستئناف حياتهم اعتباراً من يوم غدٍ الجمعة، على أن تفتح الأعمال التجارية تباعاً، ومنها المطاعم التي ستعود إلى العمل الإثنين. وفي تينيسي، قرّر الحاكم بيل لي عدم تمديد أمر «البقاء في المنازل» الى ما بعد 30 من الجاري. ستفتح «الغالبية العظمى من» الشركات في 89 مقاطعة» أبوابها في الأول من أيار/ مايو، وهو التاريخ الذي تستأنف فيه أوهايو نشاطها الاقتصادي. هذه الولاية التي أصبح سجنها المركزي أكبر مصدر معروف للعدوى في البلاد بعد تأكيد إصابة 2,400 سجين و103 موظّفين، يقول حاكمها مايك ديواين إنّه سيفعل ما يعتقد أنه صحيح: محاولة تشغيل الاقتصاد، و«لكن أفعل ذلك بحذر شديد حتى لا يُقتل الكثير من الناس». وفي كارولينا الجنوبية، أكّد الحاكم هنري ماكماستر أنه سيسمح بإعادة فتح المتاجر الكبرى وبعض شركات البيع بالتجزئة، كما سيتمكّن الناس من الوصول إلى الشواطئ العامة. الأمر نفسه ينطبق على فلوريدا التي بدأت إجراءاتها في الأول من الشهر الجاري، إذ أذن حاكمها رون ديسانتيس بفتح بعض الشواطئ في شمال الولاية لأن «الناس بحاجة للحصول على هواء نقي». ورغم زيادة حالات الإصابة فيها، قال ديسانتيس: «أفعلها بطريقة جيدة... أفعلها بطريقة آمنة».

(الأخبار)

أوروبا تواجه الركود: فلنتعايش مع الفيروس!

تتزايد الدعوات في أوروبا إلى تخفيف إجراءات العزل وتحريك الاقتصادات الراكدة. هناك، حيث سُجّل ما يزيد على 110 آلاف وفاة من بين 181 ألفاً حول العالم، بدأت

> **بدأت دول عدة في مقدمها ألمانيا والنمسا والنروج والدنمارك الحدّ من إجراءات العزل**

دول عديدة، في مقدمها ألمانيا والنمسا والنروج والدنمارك، الحدّ من هذه الإجراءات. برلين و16 ولاية في الاتحاد الفدرالي الألماني قرّرت فرض ارتداء الأقنعة الواقية في وسائل النقل العام، على أن تبقى الحانات والمطاعم والأماكن الثقافية والنوادي الرياضة مغلقة. أمّا المدارس الابتدائية والثانوية فستفتح أبوابها تدريجياً، لأنه «سيكون من الخطأ التسرُّع»، تقول المستشارة أنجيلا ميركل. وبداية الأسبوع، فتحت المتاجر التي لا تزيد مساحتها على 800 متر مربع أبوابها، لتصبح ألمانيا الدولة الأوروبية الأولى التي تبدأ عملية بطيئة لفتح اقتصادها، بعدما تمكّنت، كما يقول وزير الصحة ينس شبان، من «السيطرة» على الوباء الذي أودى بحياة أكثر من خمسة آلاف شخص في هذا البلد.

ينطبق هذا أيضاً على كل من روما وباريس، إذ تعدّان تخفيفاً بطيئاً لإجراءات العزل اعتباراً من 3 و11 أيار/مايو على التوالي، خلافاً لإسبانيا وبريطانيا اللتين مدّدتا الإغلاق. في إيطاليا، حيث توفّي أكثر من 25 ألف شخص، رغم القيود، سيكشف رئيس الوزراء جوزيبي كونتي، الأسبوع المقبل، عن خطط الحكومة لاستئناف دورة الحياة، واعداً بـ«خطة علمية جادّة» تتضمّن «إعادة التفكير في أشكال وسائل النقل» لتمكين العمال من التحرك بأمان، وتدبّر قواعد عمل جديدة وإجراءات للتعرف على ما إذا كان تخفيف القيود سيزيد من معدّل انتشار العدوى. أما فرنسا، الدولة الرابعة في العالم الأكثر تضرراً من الفيروس من حيث عدد الوفيات بعد الولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا، والتي أقرّ رئيس وزرائها إدوار فيليب بـ«(أننا) لم نخرج من الأزمة الصحية»، فتعتزم البدء برفع إجراءات العزل اعتباراً من 11 أيار/ مايو، لكن بشكل تدريجي. وحذّر فيليب من أن «حياتنا لن تكون نفسها كما كانت ما قبل العزل. سيترتّب علينا تعلّم العيش مع الفيروس». وفي النروج، حيث تعتقد السلطات أن «الفيروس أصبح تحت السيطرة»، أعادت دور الحضانة فتح أبوابها هذا الأسبوع، بعد خمسة أسابيع ونصف أسبوع من الإغلاق، على أن يُعاد فتح المدارس والجامعات الأسبوع المقبل، فيما فتحت الدنمارك أبواب مدارسها الأسبوع الماضي، واستأنفت الشركات الصغيرة أعمالها هذا الأسبوع.

(الأخبار)

فتحت المتاجر التي لا تزيد مساحتها على 800 متر مربع أبوابها في ألمانيا (أ ف ب)

ستضطر بلدان اوروبية عدة كايطاليا واسبانيا للجوء الى استدانة طويلة الامد (أ ف ب)

الشرخ الأوروبي هل يتحول الى فالق؟

لينا كنوش

بعد اسابيع من المماطلة، تمكنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من التوصل الى اتفاق لتجاوز التناقضات في ما بينها. فمنذ بداية جائحة «كورونا»، أدت السياسات الأنانية وعرقلة بعض دول الاتحاد تصدير معدات طبية اساسية الى اسبانيا وايطاليا، وتقاعس البنك المركزي الأوروبي عن القيام بدوره الى تفاقم الخلافات بين شمال اوروبا وجنوبها.

آخر آذار الماضي، تحرك البنك المركزي وخصص صندوق دعم مالي بقيمة تريليون يورو تقريبا لمساعدة البنوك الأوروبية واتفق وزراء مالية الاتحاد من جهتهم في 9 نيسان الجاري على انشاء صندوق تضامني للمساهمة بتجاوز دولهم للكساد. ووفقا لهذا الاتفاق، فان 240 مليار يورو من أصل الـ500 المقررة ستخصص لمعالجة التداعيات المباشرة وغير المباشرة للأزمة، و200 مليار يورو لمساعدة الشركات و100 مليار ستستخدم لتمويل رواتب البطالة الجزئية. سمح الاجماع، في ظل أزمة صحية لا سابق لها، بتفعيل آلية الاستقرار الأوروبي - التي وجدت في الأصل لمساندة دول الاتحاد التي تعاني من أزمة مقابل التزامها باجراءات تقشف - من دون شروط بالنسبة لمجمل الانفاق الخاص بقطاع الصحة. غير أن هذه الدول لم تستطع التفاهم على مسألة الاستدانة المشتركة، البالغة الأهمية، والتي تفترض انشاء «كورونابوند» لتمويل عمليات الاقتراض.

ستضطر بلدان أوروبية عدة، للتصدي للجائحة، للجوء الى استدانة طويلة الأمد، قد تصل قيمتها، حسب تقديرات رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، الى ما يوازي 19% من الناتج المحلي الأوروبي، من دون سداد خدمة الديون لسنوات طويلة. لكن آلية لتجميع الديون عبر صيغة «كورونابوند» كانت ستسمح للبلدان التي تعاني ظروفا صعبة - كاسبانيا وايطاليا - بالاقتراض مع فوائد تفاضلية باسم الاتحاد الأوروبي. ويرى بعض المراقبين ان هشاشة القطاع الصحي في دول الجنوب الأوروبي تعود أصلا الى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها بين 2008 و2018. فسياسات التقشف التي فرضت على اليونان والبرتغال واسبانيا هي التي تسببت بهذه الهشاشة. تفشت الجائحة في سياق تداعت فيه البنية التحتية لهذه البلدان نتيجة التزامها بالقيود المشددة على ميزانياتها وبتلك الخاصة بديونها عملا بتوصيات الاتحاد الأوروبي. وبما أن هذه السياسات والقيود المفروضة من أوروبا من بين العوامل التي زادت من حدة أزمتها الصحية الحالية، توقعت هذه الدول موقفاً تضامنياً من الأخير يترجم من خلال آلية للاقتراض الأوروبي. لكن اقتراحاتها في هذا الاتجاه جوبهت برفض كامل من قبل بلدان كألمانيا وهولندا، التي اعتبرت أنها توازي عملية نقل لمبالغ ضخمة من الشمال الى الجنوب بأكلاف بخسة. وبالفعل، فان اعتماد آلية الـ«كورونابوند» كان سيتيح لدول كاسبانيا وايطاليا الاستدانة باسم أوروبا، بمعدلات خدمة منخفضة لأن الدين الأوروبي لا تترتب عليه مخاطر بسبب المتانة المالية لعدد من دول الاتحاد، والحصول على مبالغ ضخمة تتجاوز قدرتها على الاقتراض كل من جهتها، لتلبية احتياجاتها الهائلة. وكان قسم من هذا الدين، في حال اللجوء الى الآلية المشار اليها، مرشحا لأن يعاد تدويره من قبل البنك المركزي الأوروبي لأن دولا كألمانيا كان ستشارك بحمل أعبائه. وقد عبر الناطق الرسمي باسم حزب «البديل لألمانيا» اليميني المتطرف، يورغ موتن، عن قناعات حوالي 60% من الألمان، وفقا لاستطلاعات الرأي، عندما أعلن أن «فيروس كورونا واليورو لا يبرران أن يستنزف دافع الضرائب الألماني لتحمل أعباء ديون أوروبا بمجملها». بكلام آخر، فان ألمانيا التي أدخلت في أحكامها الدستورية ضرورة الحؤول دون أي عجز في ميزانيتها لا نية لها بالدفع نيابة عن بلدان جنوب أوروبا.

خبراء الشؤون الأوروبية يلفتون الى التناقض بين موقف برلين المتشدد حيال هذا الملف وواقع أنها أكبر المستفيدين من البناء الأوروبي وستكون حتما متضررة في حال تفككه. إذ كان من المفترض أن تملي عليها مصالحها مساعدة دول الجنوب الأوروبي على الخروج من الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعاني منها للحفاظ على وحدة أوروبا. غير أنها اختارت أن تعارض آلية الـ«كورونابوند»، في هذه الظروف، يشكل تصريح جاك دولور، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية ومهندس الوحدة النقدية، في 28 آذار تحذيرا قويا لانه رأى أن «ضعف التضامن يمثل خطرا مميتا بالنسبة للاتحاد الأوروبي».

الغموض الذي يحيط بجدول أعمال قمة دول الاتحاد المقرر انعقادها في 23 نيسان، والهادفة الى تأمين مستلزمات الانتعاش الاقتصادي يعكس تخبط دوله وعدم امتلاكها لرؤية واضحة حول مآلات مرحلة ما بعد الجائحة. يعتقد اقتصاديون أوروبيون أن الشلل الاقتصادي الراهن، بعكس أزمة 1929 أو الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، يرتبط بعوامل غير اقتصادية، أي بقرار من الدول الأوروبية بالحد من انتقال الأفراد، أدى الى تراجع النقل الجوي بنسبة 98% والبري بنسبة 70%. المشكلة هي غياب اليقين لدى الأوروبيين بقدرتهم على السيطرة على الجائحة. يعني هذا المعطى، خاصة اذا اضيفت اليه احتمالات تجدد الجائحة، أن الأداء الاقتصادي سيكون واهنا وعرضة للزعزعة، مع تراجع للناتج المحلي الاجمالي بـ10 نقاط حسب رأي بعض الخبراء. في هذا السياق المستجد والصعب، ومع تعاظم الشرخ بين دول جنوب أوروبا المطالبة بالتضامن ودول الشمال، يبدو أن بقاء الاتحاد بذاته أصبح على المحك أكثر من أية فترة ماضية.

على الغلاف

«بروتوكول» إنقاذي للكالشيو: الأندية تترقّب

تتجه الحياة الكروية في إيطاليا للعودة بعد تعليق لأكثر من شهر بسبب تفشي فيروس كورونا. إجراءات عديدة اتخذها الاتحاد الإيطالي بالتنسيق مع وزارة الصحة في البلاد لضمان استمرار الموسم من دون تعريض أحد للخطر، الأمر الذي يضمن سلامة الأندية وطواقمها على الصعيدين الصحي والمالي

ستُفرض تدابير صارمة على اللاعبين (أ ف ب)

حسين فحص

ربط رئيس الاتحاد الإيطالي لكرة القدم، غابريليي غرافينا، مسألة عودة الأندية للتدريبات استعداداً لإمكانية استئناف الموسم، باتباع بروتوكول محدّد للحؤول دون انتشار كورونا. وبحسب الصحف الإيطالية، من المتوقّع أن تُستأنف المنافسات في 27 و28 أيار/مايو المقبل، حيث قد تُقام مباريات الإياب للدور نصف النهائي ضمن منافسات كأس إيطاليا، على أن تُستأنف منافسات الدوري في 31 من الشهر نفسه. وأكد غرافينا في مقابلة مع إذاعة (راديو راي) الإيطالية

> من المتوقع أن تستأنف الاستحقاقات الكروية الإيطالية في 27 و28 أيار/مايو المقبل

على رغبة وزير الرياضة فينتشينزو سبادافورا في استئناف التدريبات في الرابع من مايو المقبل وسط بروتوكول محدّد يضمن سلامة الجميع.

في هذا الصدد، نشرت صحيفة «لا غازيتا ديلو سبورت» الإيطالية تقريراً مفصلاً عن البروتوكول الذي وُضع من قبل أطباء مختصين بالتنسيق مع الاتحاد، لضمان عودة الأندية إلى الحياة الكروية بأمان. وأشارت الصحيفة إلى أن هناك العديد من الضوابط التي سيتم اتباعها قبل وأثناء التدريبات، حيث من المقرر أن يتم استدعاء اللاعبين والموظفين لإجراء الفحوصات الطبية قبل ثلاثة إلى أربعة أيام من بدء التدريب، في أوقات مختلفة، لضمان الحفاظ على التباعد الاجتماعي. وتابعت «لا غازيتا» في هذا السياق، أنه سيتم اختبار الدم مبدئياً كل يوم خلال الأسبوع الأول للتأكد من سلامة اللاعبين (على أن يتم تخفيض اختبارات الدم في ما بعد إلى مرة كل أسبوعين). من المقرّر أيضاً تقسيم اللاعبين إلى 3 مجموعات على أن يتم فصل الذين ثبتت إصابتهم مسبقاً بالفيروس. وأيضاً، يجب أن يبتعد اللاعبون لمسافة مترين عند التدريب أو وقت الغداء خلال الأسبوعين الأولين، على أن تفحص درجة حرارتهم بشكل يومي. أما بالنسبة إلى اللاعبين الذين تعرّضوا للإصابة بالفيروس ثم ثبت تعافيهم، سيتم خضوعهم لاختبارات طبية مكثفة لمعرفة إذا كانت هناك أي مشاكل صحية أو آثار لاحقة من الوباء. ثم ختمت الصحيفة تقريرها بالتشديد على ضرورة استخدام جميع كوادر الأندية أقنعةً وقفازات عند الانتقال من معسكر التدريبات إلى الفندق أو الملاعب.

ونالت المسودة الأولية للبروتوكول قبول الجميع في الاتحاد نظراً إلى توفيره مدة إضافية للأندية كي تستعد قبل خوضها جدول مباريات مضغوطاً، في حال استئناف الموسم. وقد لاقى البروتوكول استحسان وزارة الصحة أيضاً، التي اشترطت على لسان الوزير الإيطالي روبرتو سبيرانزا، توافر الظروف الصحية المناسبة من أجل عودة النشاط من جديد.

هكذا، نال البروتوكول قبولاً كبيراً في إيطاليا، وأكدت رابطة الكالشيو في بيان رسمي بعد اجتماعها الأخير موافقة الأندية على استكمال الموسم الحالي. وجاء في البيان: «أكد مجلس رابطة الدوري، الذي اجتمع بالإجماع مع وجود 20 نادياً عزمه على إكمال موسم 2019-2020 إذا سمحت الحكومة بذلك». مضيفاً أنه «سيتم الاستئناف وفقاً للوائح التي وضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإيطالي لكرة القدم، مع الامتثال للبروتوكولات الطبية لحماية اللاعبين والموظفين».

وكانت تقارير صحافية سابقة قد أشارت إلى أن 7 أندية من الدوري الإيطالي، وهي بريشيا وتورينو وسامبدوريا وأودينيزي وسبال وجنوى وكالياري، ترفض استكمال الموسم بسبب خطر تزايد أعداد المصابين بفيروس كورونا، غير أن التوجه العام يسير لاستئناف المباريات خلف أبواب مغلقة.

هذا وسبق أن تم تعليق بطولة الدوري الإيطالي في التاسع من مارس/آذار الماضي في الجولة الـ26 بسبب انتشار الوباء، وأوصت اللجنة الطبية التابعة للاتحاد الإيطالي خلال اجتماعها الأخير بتجمّع الفرق في بداية الشهر المقبل لإجراء فحوصات التأكد من سلبية نتيجة جميع اللاعبين للفيروس. الأندية متفائلة في إيطاليا وهي في صدد الاستعداد للعودة إلى الحياة الكروية. الأيام المقبلة ستعطي صورة أوضح.

عودة اللاعبين من الخارج

بدأ العديد من اللاعبين الأجانب في الكالشيو بالعودة إلى إيطاليا مجدداً على ضوء الأخبار التي تشير إلى استئناف التدريبات يوم 4 حزيران/مايو المقبل. ووصل اللاعب التشيلي الكسيس سانشيز إلى إيطاليا نهار الثلاثاء قادماً من بلاده، وذكرت صحيفة «موندو ديبورتيفو» الإسبانية، أن سانشيز قرر في البداية البقاء في ميلانو ولكن نظراً لتفشي فيروس كورونا بشكل كبير هناك، قرر العودة إلى تشيلي في أوائل إبريل ليكون مع عائلته.

وأشارت الصحيفة إلى أن المهاجم التشيلي كان آخر لاعب محترف من إنتر ميلانو يعود إلى إقليم لومبارديا، بعد أن سبقه الأوروغوياني دييغو غودين، والسلوفيني سمير هاندانوفيتش، والإنكليزي أشلي يونغ، والدنماركي كريستيان إريكسن والنيجيري فيكتور موسيس. ومن المقرر أن يمضي سانشيز 14 يوماً في الحجر الصحي، وفقاً للقواعد التي فرضتها السلطات الإيطالية، بتوصيات من منظمة الصحة العالمية. وتنتظر الأندية الإيطالية عودة بقية اللاعبين الأجانب على رأسهم لاعب يوفنتوس البرتغالي كريستيانو رونالدو، ولاعب إي سي ميلان السويدي زلاتان إبراهيموفيتش.

«مباريات شبح» في ألمانيا... مصير الدوري يُحسم اليوم

سيقام اجتماع اليوم يضم ممثلين عن أندية الدرجتين الأولى والثانية (أ ف ب)

يتوقع أن تعلن سلطات كرة القدم الألمانية اليوم خططها لاستئناف مباريات الدوري المحلي خلف أبواب موصدة في وجه المشجعين، بدءاً من التاسع من أيار/مايو بعد توقفها بسبب فيروس كورونا المستجد، وسط أصوات معارضة لهذه الخطوة.

وبدأت حكومة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تخفيف القيود المفروضة في مختلف أنحاء البلاد بسبب وباء «كوفيد-19»، ولا شكّ في أن معاودة نشاط الكرة الألمانية الذي توقف في 13 آذار/مارس، ستعطي دفعة معنوية هائلة في البلاد الشغوفة بالكرة المستديرة. وفي حال مضت السلطات الكروية في هذه الخطوة، ستصبح بطولة ألمانيا أول بطولة أوروبية كبرى تعاود نشاطها.

وتُعد ألمانيا من أقل دول القارة تأثراً على صعيد الوفيات بسبب «كوفيد-19»، ومن الأكثر اقتداراً على إجراء فحوص كشفه على نطاق واسع. ورغم شروعها في التخفيض التدريجي للقيود المفروضة للحد من تفشي الوباء، أبقت السلطات على منع التجمعات العامة حتى 31 آب/أغسطس، ما سيتيح معاودة مباريات كرة القدم لكن من دون جمهور، في ما يطلق عليه تسمية «المباريات الشبح».

وعاودت الأندية الـ18 التي تشكل الدرجة الأولى من البوندسليغا تدريباتها في الآونة الأخيرة، لكن بمجموعات صغيرة مع اعتماد قواعد التباعد الاجتماعي وقيود صحية صارمة في أرض الملعب.

وبعدما حصلت رابطة الدوري الألماني على تشجيع مسؤولين سياسيين للمضي قدماً في استئناف المباريات، ستضع اللمسات الأخيرة على معاودة النشاط من خلال اجتماع عبر تقنية الاتصال بالفيديو يقام اليوم الخميس، وتشارك فيه أندية الدرجتين الأولى والثانية.

وفي حال إقرار هذه الخطوة، يُرجح أن تُنال الموافقة النهائية خلال اجتماع ميركل بمسؤولي مختلف المقاطعات، والمقرّر في 30 نيسان/أبريل.

وتبدو رابطة الدوري «دي أف ل» مصمّمة على إنهاء موسم 2019-2020 في 30 حزيران/يونيو لضمان حصول الأندية على إيرادات من حقوق النقل التلفزيوني تُقدّر بـ300 مليون يورو، في ظل تقارير تشير إلى أن 13 نادياً من أصل 36 في الدرجتين الأولى والثانية تواجه خطر الإفلاس. وفي وقت يلازم أنصار اللعبة منازلهم، سيسمح فقط للاعبين، أفراد الأجهزة الفنية، المراقبين، وسائل الإعلام والمسؤولين بالتواجد داخل الملعب.

> بدأت بعض الأندية بالتحضير لاحتمال عودتها إلى المستطيل الأخضر في غياب المشجعين

معارضة قوية

وبدأت بعض الأندية بالتحضير لاحتمال عودتها إلى المستطيل الأخضر في ظل غياب المشجعين. وبحسب التقارير، عمد نادي بوروسيا مونشنغلادباخ الى وضع مجسّمات لهؤلاء بالحجم الطبيعي مصنوعة من الكرتون المقوى في المدرجات، لإعطاء انطباع أنها ممتلئة بالناس كالعادة. بيد أن خطوة معاودة النشاط لاقت انتقادات لاذعة من مجموعات المشجعين.

ويشير المنتقدون إلى أن إقامة مباريات كرة القدم في بلد سُجلت فيه 140 ألف إصابة بالفيروس وأكثر من 4500 وفاة، ليست مبرّرة. وقالت مجموعة «فانزينن دويتشلاندز» التي تمثل العديد من رابطات المشجعين في البلاد، في بيان: «استئناف كرة القدم، حتى على شكل مباريات شبح، ليس له ما يبرره»، معتبرة أن قراراً من هذا النوع سيكون «استهزاء ببقية المجتمع»، ولا سيما العاملين في مجال الرعاية الصحية.

واضافت: «كرة القدم الاحترافية مريضة ويجب أن تبقى في الحجر». وحذت حذوها مجموعة «انسيري كورف» بقولها إن اللعبة «لا تستطيع أن تعزل نفسها عن وضعية المجتمع ككل. إذا استمرت المباريات بهذا الشكل، فنحن خارج المعادلة!».

وانضم لاعبون إلى الأصوات المعارضة، مثل مدافع بايرن ميونيخ نيكلاس زولّه الذي اعتبر أن «ثمة أشياء أهم من كرة القدم في الوقت الحالي». أما مهاجم أوتينون برلين سيباستيان بولتر فقال: «لا أحد يريد مباريات شبح سواء أكان الأمر يتعلق باللاعبين أم المشجعين» على الرغم من أنها الخيار الوحيد لاستكمال الموسم.

لكنّ لاعبين آخرين أبدوا توقهم للعودة مع التزام الشروط الصحية، ومنهم مهاجم بايرن توماس مولر الذي قال لمجلة «سبورت بيلد»: «طالما أن الإجراءات تتوافق مع القواعد (المفروضة من السلطات)، سنلعب كمحترفين. إذا كان ذلك ضرورياً، سنبقى في الحجر الصحي أيضاً».

(أ ف ب، الأخبار)

«لاليغا» تنتظر وزارة الصحة

أكد وزير الثقافة والرياضة الإسباني خوسيه مانويل رودريغيز أوريبيس أن قرار معاودة النشاطات الرياضية، لا سيما منافسات دوري كرة القدم المتوقّفة منذ أكثر من شهر بسبب فيروس كورونا المستجد، سيعود بالدرجة الأولى إلى وزارة الصحة. وقال رودريغيز أوريبيس في تصريحات لإذاعة «كوبي» إن «الأمر يتعلق بوزارة الصحة. وزارة الصحة ستحدّد الطريق الذي يجب سلوكه». وتأمل أندية الليغا التمكّن من معاودة التدريبات اعتباراً من الرابع من أيار/مايو مع بدء تخفيف القيود المفروضة للحدّ من تفشي وباء «كوفيد-19».

لكن وزير الثقافة والرياضة رفض تأكيد هذا الموعد، موضحاً «الأمور في غاية التعقيد، لا نستطيع المغامرة بقول ذلك (معاودة التدريبات)، سيكون (تصرفاً) غير مسؤول». وتابع «أريد أن يتم هذا الأمر (معاودة النشاط) وأعتقد أن كرة القدم ستكون رأس الحربة للرياضة الإسبانية في ما يتعلق بالظروف الصحية. أمنيتي عودة كرة القدم في أسرع وقت ممكن، بكل تأكيد خلف أبواب موصدة في المبدأ». وأكد أيضاً أنه «سمع» خشية ممثلي بعض اللاعبين في ما يتعلق بظروف العودة إثر اجتماع لقادة أندية الدرجة الأولى الثلاثاء.

> وزير الثقافة والرياضة رفض تأكيد موعد نهائي لعودة النشاط الكروي

وكان الاتّحاد الإسباني لكرة القدم ورابطة الدوري قد توصلا الاثنين إلى اتفاق بشأن استئناف تدريبات الأندية المحترفة، بحسب ما أعلن المجلس الأعلى للرياضة التابع للحكومة الإسبانية. وقال بيان صادر عن المجلس إن «المجلس الأعلى للرياضة ورابطة الدوري والاتحاد الإسباني توصلت إلى اتفاق بعودة التدريبات في صفوف الأندية المحترفة على الرغم من أن هذا القرار لا يزال مرتبطاً بتطوّر تفشي فيروس كورونا المستجد والقرارات التي ستعتمدها وزارة الصحة».

وبحسب الصحف الإسبانية، فإن الرابطة وهي الجهة التي تدير كرة القدم المحترفة، وضعت بروتوكولاً لاستئناف التدريبات يتضمن بعض إجراءات الحماية، وفحوصات للكشف عن الفيروس، وتُدرج في التدريبات الفردية تمهيداً لأخرى جماعية.

وضرب وباء «كوفيد-19» إسبانيا بقوة حيث سجلت أكثر من مئتي ألف حالة إصابة أدت إلى وفاة 21717 شخصاً بحسب حصيلة للسلطات الصحية في البلاد صباح أمس الأربعاء.

وضع بروتوكول لعودة التدريبات (أ ف ب)

متابعة

العفو الدولية تحذّر «البريميرليغ»: السعودية تستغلّكم

حذّرت منظمة العفو الدولية سلطات الدوري الإنكليزي الممتازة لكرة القدم من مغبة الموافقة على شراء صندوق استثمار سعودي لنادي نيوكاسل يونايتد الإنكليزي. وبحسب تقارير ذكرتها الصحف البريطانية يوم أمس الأربعاء، فإن صندوق الاستثمارات العامة السعودي المدعوم من ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان دفع مبلغاً مقدماً لا يمكن استرداده بلغ 17 مليون جنيه استرليني (19٫5 مليون يورو) إلى مالك نادي نيوكاسل مايك اشلي في إطار صفقة ستبلغ قيمتها 300 مليون جنيه (345 مليون يورو). ويتعين على سلطات الدوري الإنكليزي الممتاز أن تدرس ما إذا كانت الجهة الشارية الجديدة تلبي المعايير التي تتبعها البطولة.

وبعثت مديرة منظمة العفو الدولية كايت آلن برسالة إلى رئيس الدوري الإنكليزي الممتاز ريتشارد ماسترز تحذّره من خسارة سمعة منظمته في حال الموافقة على عملية البيع. وجاء في الرسالة: «طالما أن الأسئلة (المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية) لم تحل، فإن الدوري الإنكليزي الممتاز يغامر بخسارة سمعته من قبل هؤلاء الساعين إلى استخدام بريقه للتغطية على تصرفاتهم غير الأخلاقية». وأضافت: «جميع المؤسسات يجب أن تحمي نفسها من أي روابط محتملة في ما يتعلق بخرق قوانين حقوق الإنسان، والدوري الإنكليزي ليس مختلفاً».

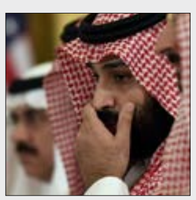

وتابعت: «إنها أكثر من مجرد عملية مالية، إنها مسألة سمعة تتعلق بهيبة الدوري الإنكليزي وشغف قاعدة أنصار نيوكاسل».

وتأتي خطة شراء نيوكاسل في ظل استثمارات سعودية متزايدة في مجال الرياضة، والتي تندرج في إطار «رؤية 2030» للمملكة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

واستضافت السعودية في الأشهر الماضية سلسلة من الأحداث الرياضية مثل منافسات كأس السوبر الإيطالية والإسبانية في كرة القدم، إضافة إلى رالي دكار الصحراوي في مطلع العام الحالي. بيد أن منظمة العفو تعتبر أن ما تقوم به السعودية في مجال الرياضة هو لتحويل الأنظار عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان والمرأة.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص. ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

تأويليّة الوباء والتوظيف الأيديولوجي

محمد شقير *

إنّ ما يحصل اليوم في العالم من أزمات، كشف عنها، وزاد فيها، انتشار الوباء الحالي Covid-19، يشير إلى فشل منظومة العولمة، وقيمها الرأسمالية المتطرّفة والنيوليبراليّة، في أن تكون في خدمة الإنسان، وأمنه، ورفاهه... وهو ما أفصحنا عنه في مقالة سابقة في «الأخبار» بعنوان «العولمة الرأسمالية ومواجهة الوباء: في الدلالات والبدائل». لكن ذلك لا ينبغي أن يكون سبباً لإنعاش التوظيف الأيديولوجي، وخصوصاً في الصراع الفكري الذي كان قائماً بين الماركسية والرأسمالية، إذ إنّ ما يحصل لا يصحّ اعتباره دليلاً على كونه مدخلاً إلى الاشتراكية الماركسية. وهي مقاربة ينبغي الالتفات إليها، لأنّه يبدو أنّ هناك من يعتقد أن فشل تلك الرأسمالية، ليس إلّا تعبيراً عن انبعاث مستجد للماركسية وقيمها؛ وفي هذا أكثر من ملاحظة:

أولاً: هو اعتقاد ينطوي على رؤية ضيّقة للخيارات الفكرية للتجربة البشرية، تحصرها في اثنتين (رأسمالية، ماركسية).

ثانياً: يختزن عقم العقل البشري عن اجتراح خيارات أخرى، قد تكون أكثر إبداعاً، وقدرة على محاكاة مصالح البشرية، وخير الإنسان.

ثالثاً: يمارس نوعاً من الإسقاط الأيديولوجي على الواقع والتاريخ؛ إسقاط ثبت فشله في أكثر من موطن واختبار.

بل لا بدّ من القول، إن نجاح نوع من أنواع الاشتراكية، في أن يكون أقرب إلى رفاه الإنسان، وأمنه الشامل؛ ليس دليلاً على كونه مدخلاً إلى الشيوعية، أو تعبيراً عن مواءمة ما يحصل للنظرية الماركسية للتاريخ وحركته، إذ لا بدّ من التفريق بين الاشتراكية كمدخل إلى الشيوعية، وباعتبار كونها مفردة من مفردات النظرية الماركسيّة ورؤيتها للتاريخ، وبين الاشتراكية في إطارها الاجتماعي والاقتصادي (الديمقراطي) البحت؛ أي فرق بين الاشتراكية الماركسية، وبين الاشتراكية الاجتماعية. ونجاح الثانية جزء من النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي لأيّ من الدول، لا يعني أبداً نجاح الأولى. ومحاولة الخلط بين الأولى والثانية، لا يعدو أن يكون ممارسة تهدف إلى أكثر من توظيف أيديولوجي، لا يسلم من النقد.

إنّ التفريق بين الاشتراكية، كمعطى أيديولوجي ماركسي، وبين الاشتراكية كرؤية اجتماعية؛ هو أمر جوهري، حيث إنّ ما يميّز هذه الاشتراكية:

أوّلاً، أنّها ليست مرحلة تاريخية، كمقدّمة نحو الشيوعية.

ثانياً، ليست اشتراكية عامّة لجميع القطاعات ذات الصلة.

ثالثاً، ليست اشتراكية نقيّة، بل هي مزيج مع محتوى آخر (قد يكون رأسماليّاً).

رابعاً، أنّها أقرب إلى أن تستند إلى قيم العدالة بمحتواها الأخلاقي، من مضمونها الأيديولوجي.

خامساً، يمكن أن تتواجد لدى أي من المدارس الفكرية أو الأنظمة أو السياسات، بغضّ النظر عن التسميات والخلفيّات، إذ إنّ مضمونها القيمي الأخلاقي يسمح لها أن تكون عابرة لجميع الأطر والحواجز.

ولذلك، يمكن للقارئ أن يلاحظ وجود أحزاب اشتراكية، لكنّها ليست بالضرورة ماركسية شيوعية. كما يمكن ملاحظة سياسات لدى العديد من الدول والحكومات، يمكن أن توصف ـ بناءً على تلك المقاربة ـ بكونها اشتراكية ـ ولو بمعنى حضور قيم العدالة اجتماعياً واقتصادياً ـ لكنّها ليست على الإطلاق ماركسية أو شيوعية. بل يمكن القول إنّ هذا المضمون الذي قد يوصف بالاشتراكي ـ والذي يقارب العدالة بمفهومها الأخلاقي ـ ليس حكراً على الاشتراكية. وقد كان موجوداً وممارساً ـ وما زال ـ بشكل أو بآخر لدى العديد من الاتّجاهات والمدارس الفكرية، أو الأنظمة التي تتبنّى قيماً وسياسات أكثر عدالة اجتماعياً واقتصادياً.

وعليه، سوف يكون هذا التمييز أمراً ضرورياً بين الاشتراكية الماركسية من جهة، والاشتراكية الاجتماعية من جهة أخرى، فما هو قائم في العديد من الدول وأمكن له تحقيق أكثر من إضافة ونجاح رفاهي للإنسان، هو تلك الاشتراكية الاجتماعية ـ أي العدالة الأخلاقية، أو ربما توصف بالفطريّة ـ والتي يمكن أن تتالف مع أكثر من بعد رأسمالي أو إسلامي في الفكر أو في النظام القائم في أكثر من دولة. وأمّا تلك الماركسية الشيوعية، فهي التي لم يتحقّق منها شيء إلى الآن، بل هي قد فشلت، وأثبتت التجارب التاريخية عجزها عن تقديم إثبات واقعي واحد على صحّتها وإمكانيّتها العملية.

ومن هنا، نستطيع أن نجد أنّ مجمل تلك الدول ذات النظام الرأسمالي، قد تبنّت مستوى أو آخر من تلك الاشتراكية ـ بما فيها تلك التي تمادت في خياراتها الرأسمالية ـ وهي لا تجد تهافتاً بين طبيعة ذلك النظام، وبين أن تجد لديه سياسات قد توصف بالاشتراكية، أو هي في الواقع مستمدّة من قيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بل إنّ بعض الدول التي تبنّت، منذ نشأتها، الفكر الماركسي، وسعت إلى تطبيقه في السياسة والاقتصاد والمجتمع؛ لم تجد ما يحول دون اعتمادها خيارات رأسمالية. والنموذج الصيني خير شاهد على ما نقول، حيث اندمجت رأسمالية الدولة مع اشتراكيّتها، وهو ما جرى ويجري تحت عنوان تطوير النموذج، وتكيّفه مع الواقع.

لكن ما كان يجري تسويقه على أنّه إبقاء على الثوابت الماركسية، لم يكن في الواقع إلّا نوعاً من المغادرة لتلك الثوابت، ولو في بعض من مفرداتها، وإن عُمل على تظهير تلك المغادرة بطريقة موارية، حيث قد يكون الحرص على إظهار النقاء الأيديولوجي أحد أسبابها.

لكن أدنى مقارنة بين النموذج السوفياتي والنموذج الصيني، يظهر أنّ أحد أسباب فشل النموذج الأوّل هو الانغلاق الأيديولوجي، الذي كان يؤدّي إلى أكثر من إشكاليّة في النظر إلى الواقع، وفي محاولة إنتاجه؛ بخلاف النموذج الثاني، الذي أفضى تجاوز بعض من ثوابته الأيديولوجية إلى توفير أكثر من قدرة على التكيّف، والتطوير في أكثر من مجال. لعلّ ميزة النموذج الصيني ـ في نسخته الثانية ـ هي أنّه نموذج يحوي قليلاً من الأيديولوجيا، لصالح مساحة أكبر من الانفتاح الاقتصادي، والتفاعل الحضاري في أكثر من ميدان، في مقابل النموذج السوفياتي، الذي انطوى على غلبة البعد الأيديولوجي على أيّة مرونة، أو قدرة على التفاعل، والتكيّف، والتطوير. وهو ما ساهم في إيصال هذا النموذج إلى ما وصل إليه، في حين استطاع النموذج الصيني أن يتجنّب ذلك المآل، بفعل تلك المقاربة الإصلاحية التي حصلت قبل حوالى نصف قرن من الزمن، والتي شكّلت نوعاً من الانعطافة في مسار هذا النموذج ومآلاته.

> قد لا يكون من المبالغة القول إنّ الماركسية ذات المرجعيّة الدينيّة (الجمهورية الإسلامية في إيران)، فإنّنا نجد أنّ دورها في المشروع التحرري والمقاوم (للاحتلال الإسرائيلي وغيره) في المنطقة، لا يقارن مع دول عظمى ذات مرجعيّة ماركسيّة، بادت أو ما زالت قائمة، فهي ـ أي الجمهورية الإسلامية ـ لم تبادر لتكون من أوّل المعترفين بالكيان الإسرائيلي، أو من الذين لديهم علاقات دبلوماسية كاملة معه، كما هو الحال مع تلك الدول. ومن هنا، وفي مقام النقد الهادف إلى توظيف مجمل الطاقات في الاتجاه الساعي إلى تحقيق قيم العدالة الأخلاقيّة محليّاً وإنسانيّاً، وتجنّب أي إنعاش أيديولوجي ومضاعفاته، قد يكون جديراً الالتفات إلى ما يلي:

1- أهميّة البعد عن التصلّب والتنميط الأيديولوجي، والقدرة على وعي تجارب التاريخ وخلاصاتها.

2- تجنّب إسقاطات الأيديولوجيا وسقطاتها، والتي قد تفضي إلى رؤية مغايرة للواقع، أقلّ واقعيّة، وأوغل في الاغتراب الأيديولوجي.

3- الانحياز إلى العدالة (الأخلاقية أو الفطريّة)، والسعي إلى إنتاج وعي عدالة، بعيداً عن أيّة مؤثرات أيديولوجية، حتّى لا تكون الانعطافة إلى العدالة مجرّد انعطافة لفظيّة، تتستّر على المضمون الأيديولوجي الكامن خلفها.

(أنجلو بوليفاك ـ المكسيك)

قد ينطوي مجمل ما تقدّم على قضية مفادها أنّه ليس من الصحيح أن يشكّل مجمل ما يحصل من فشل عولمي رأسمالي دافعاً إلى العودة إلى الوراء، عودة مشفوعة بنوع من الحنين الماركسي، وتحديداً في سياق الاعتقاد أنّ فشل الرأسماليات المتوحّشة في مواجهة هذا الوباء، ينبغي أن يقود إلى محاولة استنباش الماركسية من تحت ركام التاريخ. هذا الأمر ليس صحيحاً بالمعنى المعرفي والمنطقي، ولا ينبغي أن يفضي إلى نفخ الروح من جديد في التصلّب الأيديولوجي الذي ثبت فشله، وأدّى إلى العديد من الكوارث والخيبات في التجربة الماركسية. إنّ العودة إلى تعويم الأيديولوجيا، سوف تؤدّي إلى العثرات والسقطات نفسها، التي أفضى إليها التغوّل الأيديولوجي في تجارب تاريخيّة سابقة، ليست ببعيدة، دولاً وأحزاباً وغيرها.

إنّ ما مضى بيانه، قد يشتمل على دعوة إلى الانحياز من الأيديولوجيا إلى مزيد من الواقعية، والتحرّر الفكري، والانفتاح، والقدرة على التكيّف، والتطوير، وتجاوز الانغلاق، وتفادي التصلّب، والسعي إلى إنتاج نموذج (اشتراكي) يرتكز على قيم العدالة الأخلاقية، أي الانتقال من الأيديولوجيا وإسقاطاتها وسقطاتها إلى العدالة في قيمها وتجلّياتها، وأن يُعمل على إنتاج تلك «الاشتراكية الاجتماعية» التي تحاكي خصوصيّة المرحلة والمحيط، فليس من الضروري أن يُمارس تقليدٌ غير واعٍ للاشتراكيات المختلفة على اختلافها، وأخطاء نماذجها، أو فعل إسقاط لتجارب أخرى، تختلف في ظروفها وخصوصيّاتها.

إنّ ما ينبغي البوح به، هو مكمن القوّة لدى الأحزاب الشيوعية اسماً ـ الاشتراكية واقعاً ـ عندما تستند، بشكل عقلاني ـ أخلاقي، وليس أيديولوجي، إلى العدالة في مشروعها وأهدافها ـ بمعزل عن الجدل والنقاش في تأويلات العدالة وتطبيقاتها ـ في حين أنّ مكمن الضعف لديها عندما تجنح إلى أيديولوجيتها المستوردة، وتمارس اغترابها الأيديولوجي. وأي حزب من الأحزاب الشيوعية، يمكن له ببساطة أن يقتفي أثر عثراته الأيديولوجية في أيّة مقاربة تاريخية، لكن بشروطها، ومنها: زحزحة الثوابت، ومغادرة التنميط، وممارسة دور متقدّم من التحرّر الفكري.

إنّه لمن المجدي أن تتمّ مقاربة ما يحصل بشكل أكثر علميّة وواقعيّة، بعيداً عن الحماس الأيديولوجي، حتّى لا يفضي إلى ممارسة نوع من الإسقاط الرؤيوي الماركسي، لأنّ ذلك سوف يؤدّي إلى إنتاج وعي زائف، وإلى الوقوع مجدّداً في الفخ الأيديولوجي وعثراته، بما في ذلك تعزيز الموقف العدائي من الدين والتبّار الديني، بمعزل عن أي تفريق بين اتّجاه (أو تيّار) ديني، عقلاني، حداثوي، تحرّري، مقاوم، قيمي (العدالة)، وبين غيره... مع أنّ نظرة خاطفة إلى بعض التجارب الدينية المعاصرة، تظهر أنّ بعض الأحزاب (المقاومة)، ذات المرجعيّة الدينيّة، هي أجدى دوراً في مشروع التحرّر والمقاومة المحلّي (لبنان) والإقليمي، وهي أبلغ أثراً في قيادة مشروع التحوّل إلى نظام أكثر عدالة، وأشدّ انحيازاً إلى الفقراء والفئات المستضعفة والمظلومة، هذا فضلاً عن أكثر من دور اجتماعي وتنموي وسياسي ذي صلة.

وكذلك الأمر عندما ناتي إلى بعض الدول الإقليمية ذات المرجعيّة الدينيّة (الجمهورية الإسلامية في إيران)، فإنّنا نجد أنّ دورها في المشروع التحرري والمقاوم (للاحتلال الإسرائيلي وغيره) في المنطقة، لا يقارن مع دول عظمى ذات مرجعيّة ماركسيّة، بادت أو ما زالت قائمة، فهي ـ أي الجمهورية الإسلامية ـ لم تبادر لتكون من أوّل المعترفين بالكيان الإسرائيلي، أو من الذين لديهم علاقات دبلوماسية كاملة معه، كما هو الحال مع تلك الدول. ومن هنا، وفي مقام النقد الهادف إلى توظيف مجمل الطاقات في الاتجاه الساعي إلى تحقيق قيم العدالة الأخلاقيّة محليّاً وإنسانيّاً، وتجنّب أي إنعاش أيديولوجي ومضاعفاته، قد يكون جديراً الالتفات إلى ما يلي:

1- أهميّة البعد عن التصلّب والتنميط الأيديولوجي، والقدرة على وعي تجارب التاريخ وخلاصاتها.

2- تجنّب إسقاطات الأيديولوجيا وسقطاتها، والتي قد تفضي إلى رؤية مغايرة للواقع، أقلّ واقعيّة، وأوغل في الاغتراب الأيديولوجي.

3- الانحياز إلى العدالة (الأخلاقية أو الفطريّة)، والسعي إلى إنتاج وعي عدالة، بعيداً عن أيّة مؤثرات أيديولوجية، حتّى لا تكون الانعطافة إلى العدالة مجرّد انعطافة لفظيّة، تتستّر على المضمون الأيديولوجي الكامن خلفها.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

اليوم التالي في الشرق الأوسط

عبد الله السناوي *

يصعب بقاء أحوال النظم وموازين القوى في الشرق الأوسط على ما هي عليه، بعد انقضاء جائحة «كورونا». هناك اعتباران رئيسيان سوف يتحكّمان في صياغة مشاهد اليوم التالي.

الأول: وقع التجربة المريرة في أوساط الناس العاديين والنخب العامة على حدّ سواء، ومدى الأضرار البشرية والاقتصادية وقدر مسؤولية النظم في عيون مجتمعاتها. هذه مسائل تدخل في حسابات الشرعية، وتضرب فيها عند الجذور، وما هو محتّم من تغييرات مسألة وقت. والثاني: حجم التغييرات في النظام العالمي بعد انقضاء الجائحة، حقائقه وموازينه الجديدة، التي سوف تنعكس في الشرق الأوسط قبل أيّ إقليم آخر في العالم، بقدر ما يشهده من أزمات وصراعات وحروب.

إلى أي حدّ يتراجع الوزن الدولي للولايات المتحدة في عالم ما بعد «كورونا»؟ هذا سؤال إجباري قبل أيّ نقاش. إذا ما تراجع الدور الأميركي بدرجة أو أخرى، فإن انعكاساته على صراعات وأزمات الإقليم وموازين القوى فيه، سوف تتخطّى أية قدرة حالية على التخيّل.

النظرة إلى إسرائيل وأدوارها ستختلف، والرهانات على التطبيع المجاني معها لإرضاء الولايات المتحدة حفظاً للعروش والنظم ستتراجع، ومشروعات تأسيس شرق أوسط جديد تلعب إسرائيل فيه دوراً قيادياً ستختفي. هذه مجرّد أمثلة لمدى ما يمكن أن يترتّب على تراجع الدور الأميركي.

الدور الصيني مرشّح للصعود بعد الجائحة، غير أنّ الطريق لن يكون معبّداً. فالصين ليست في عجلة من أمرها للتحوّل إلى قوة عظمى، على ما تؤكّد دائماً، وتحتاج إلى وقت لإصلاح اختلالات اجتماعية فادحة، إذ يعاني بعض مواطنيها من فقر مدقع، ونظامها السياسي يحتاج إلى انفتاح أوسع، حتى يكتسب جاذبية الإلهام، الذي تحتاج له أية قوة عظمى في عالم السماوات المفتوحة.

على جانب آخر، فإنّ هناك حروباً معلنة ومكتومة ستجري ضدّها، للحيلولة دون أيّ صعود محتمل لمنصّة القوة العظمى الأولى. ومن هذا المنطلق، بدأت إدارة دونالد ترامب الحملات عليها بذريعة مسؤوليتها عن تفشّي الوباء وتضليل العالم، وذلك بينما يزايد منافسه الديموقراطي جو بايدن عليه، ويتّهمه بالتساهل مع الصين، ودول غربية أخرى دخلت على خطّ الاتهامات. قد ترجع بعض أسباب الحملة على الصين إلى أخطاء ارتكبتها في بداية الوباء، أو تعود إلى صراعات انتخابية في الولايات المتحدة، لكنّها في صلبها تعبير عن صراعات سياسية دولية ستأخذ مداها، ولا شيء سيمضي يسيراً. هذا عالم جديد يولد من تحت خرائب «كورونا»، وسوف يأخذ وقته قبل أن تتبيّن ملامحه وتنعكس حقائقه في الشرق الأوسط، أكثر أقاليم العالم اشتعالاً بالأزمات والنيران.

بنظرة على العالم العربي، القوة البشرية الأكبر في الإقليم، فإنه بحالة انكشاف استراتيجي، قضاياه مستباحة وأمنه القومي منتهك ومنظّمته الإقليمية الجامعة العربية مشلولة. في حرب «كورونا» غاب «الدفاع الجماعي»، أو الحدّ الأدنى من التنسيق والإسناد الاقتصادي والطبي للدول الأكثر تضرّراً، كما غابت من قبل «اتفاقية الدفاع العربي المشترك» أمام أية تحديات ومخاطر نالت من أمنها القومي.

ضرب «كورونا» جميع المنظّمات الدولية والإقليمية بالعجز شبه الكلّي، لكن لم تكن هناك مفاجأة في حالة الجامعة العربية التي عللُّها مزمنة وعجزها أمثولة. تصلح أحوالها أم تعلن وفاتها. هذا سؤال سوف يطرح نفسه على جدول أعمال ما بعد «كورونا»، لكن في كل الأحوال ليست له الأولوية، فموازين القوى الإقليمية المستجدّة ستكون لها السطوة في أيّ حساب مستقبلي.

المجازفة بالتوقّع، أقرب إلى المشي فوق رمال متحركة، غير أنّ هناك ثلاث علامات قد تساعد على اكتشاف الصورة التي يمكن أن يصبح عليها الإقليم بعد «كورونا». العلامة الأولى، أزمات الشرعية التي تشمل دولاً كثيرة في الشرق الأوسط، لخّصتها حالة الحراك السياسي في أربع دول عربية، السودان والجزائر ولبنان والعراق، قبل أن توقف فاعلياتها بتأثير الخشية من تفشّي الوباء في أية تجمّعات، وقفت في منتصف الطريق، لا حقّقت أهدافها ولا رفعت راياتها البيضاء. السودان قد يبدو أفضل حالاً نسبياً، حيث أنشئت سلطة انتقالية، لكنّها لم تستوفِ مؤسساتها. لا أحد بوسعه أن يجزم بانتقال السلطة من العسكريين إلى المدنيين، وما إذا كان سيكون حقيقياً أم صوَرياً.

في الجزائر، تعطّل الاستحقاق الدستوري بأثر الإجراءات الاحترازية. رغم انتخاب رئاسة جديدة، فإنّ الشكوك والريب ما زالت مخيّمة على البيئة العامّة، ولا أحد بوسعه أن يتوقّع مآل الحراك والسلطة والشرعية بعد «كورونا».

في لبنان، جرى توقف آخر بعدما أُنهك البلد بالتوظيف السياسي الزائد للحراك عكس مقاصده، وأفضى الوباء إلى تفاقم المصاعب الاقتصادية فوق طاقة أي تحمل. وفي العراق، جرى التعطيل نفسه لحراك شهد برك دماء مروّعة، من دون أن تصل مطالبه المشروعة إلى محطتها الأخيرة، كلّ شيء معلّق على تطورات الحوادث.

العلامة الثانية، قدر الصدامات المسلحّة في الإقليم وما قد تؤشر إليه مستقبلاً. في اليمن، هدنة جزئية دعت إليها السعودية تحت ضغط أزمة «كورونا» المتفشّية، بينما اعترض الحوثيون على طابعها المؤقت وجرت مناوشات. في ليبيا، تصعيد للمواجهات العسكرية رغم نداءات التهدئة، وشكوك قوية في دعم عسكري تركي مكّن قوات حكومة فايز السرّاج من تحقيق تقدّم مفاجئ في بعض الجبهات. لم يكن ذلك ممكناً من دون ضوء أخضر من قوة عظمى متداخلة في الملف، وهنا أميركا مرجّحة وروسيا غير مستبعدة ـ كما استمعت من شخصية دبلوماسية رفيعة ومطلعة. في سوريا، تبدّت هدنة هشة موقوتة بحسابات وتفاهمات قد لا تصمد بعدما ينقشع الوباء.

في البلدان المنكوبة الثلاثة، اليمن وليبيا وسوريا، خفتت حتى الآن أرقام الإصابات والوفيات بـ«كورونا»، بسبب العزلة المفروضة عليها، فإذا ما استفحلت موجات الوباء، فإنها ستكون في وضع كارثي. وبقدر أكبر يتعرّض الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة وخلف الجدار ومخيمات الشتات، إلى ضربات مزدوجة من الوباء والتمييز العنصري الإسرائيلي.

العلامة الثالثة، الصورة التي تبدو عليها أكبر ثلاث كتل تاريخية وسكانية في الإقليم، مصر وإيران وتركيا. هناك قوتان أخريان مؤثرتان على خرائط الإقليم، السعودية بمواردها المالية وإسرائيل بأوزانها العسكرية، غير أنّه وفق حقائق الجغرافيا السياسية، فإنّ الكتل الكبيرة الثلاث هي التي سوف تلعب الأدوار الأبرز في المشهد الإقليمي المستجد بعد «كورونا».

إيران في وضع حصار مزدوج تحت ضربات «كورونا» القاسية والعقوبات الاقتصادية الأميركية المتصاعدة، لكنّها طرف رئيسي في أزمات ومعادلات الإقليم يستحيل حذفه أو التوصل إلى تسويات مُرضية في غيابه. أما تركيا، ففي وضع ارتباك، بينما تطارد الاتّهامات رئيسها رجب طيب أردوغان بالتسبب في تفاقم الأزمة الصحية وافتعال صدامات مع عمد اسطنبول وأنقرة وأزمير خشية تصاعد نفوذ المعارضة. ولكن رغم ذلك، يستحيل حذف الدور التركي، أو التقليل من شأنه بأية حسابات مستقبلية.

مصر تبدو بوضع أفضل قياساً إلى الفترات الماضية: هناك تحسّن في الأداء العام لا شك فيه، قد لا يكون مثالياً، لكنّه اكتسب ثقة قطاع واسع من الجمهور في أنّ الأمور يمكن أن تتحسّن. ومثل هذا الاحتمال يتيح فرصاً وسط مخاطر «كورونا»، لخفض التوترات السياسية والاجتماعية، والانفتاح على أفضل ما في البلد من مواهب وقدرات في المجالات كافة، كما يتيح فرصاً للتحرّك في الإقليم بروح المبادرة، التي تكاد تغيب من دون مقتضى. وقضية سدّ النهضة والتحرّك الدبلوماسي لحلحلتها، قبل أن تصل إلى نقطة الانفجار، إذا ما ملأته أثيوبيا من طرف واحد من دون اتفاق مع دولتي المصب مصر والسودان، لها الأولوية بطبيعة الحال.

غير أن إطلاق روح المبادرة على جبهات الإقليم سوف تكون إضافة حقيقية للوزن المصري في لحظة حرب مياه غير مستبعدة.

هناك ما يستحق المبادرة مثل نقل الحوار مع إيران إلى العلن الدبلوماسي، بحثاً عن حلول للأزمات المستعصية في الإقليم ومصالحات ممكنة مع دول الخليج تساعد في إنهاء المحنة اليمنية، التي لن تتوقف من دون هذه المصالحة. الخليجيون لا يمانعون في مثل هذه المصالحة، لهم متطلّبات واشتراطات بعضها يمكن قبوله، أمّا الدور المصري فأقرب إلى جسر تفاهم بين طرفين إقليميين أنهكهما التنازع الطويل.

عودة سوريا إلى عالمها العربي وفكّ الحظر عليها قضية أمن قومي تأخّر البت فيها، وقد أقدمت دولة الإمارات على هذه الخطوة، ومن واجب مصر أن تدعمها بخطوة مماثلة تغيّر البيئة العامة في الإقليم. في الظروف الحالية، تصعب أية تهدئة مستدامة مع تركيا، لكن ينبغي التفرقة بين الخلاف السياسي مع أردوغان والعلاقة التاريخية مع الشعب التركي بقوته الناعمة ومثقفيه.

الأزمات تولّد الفرص كما المخاطر، إذا لم نتحرك الآن بالمبادرة فقد تداهمنا التغييرات المحتملة في الإقليم بعد انقضاء «كورونا» بما لم نحتسب من أعاصير وزلازل.

* كاتب وصحافي مصري

فلسطين

تزداد فرص نجاح صفقة التبادل بين أسرى المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، يوماً بعد آخر. عزّز هذا المنحى تشكيل حكومة وحدة في إسرائيل أخيراً، كما ترجّح التقديرات في تل أبيب وغزة على السواء. يضاف إلى هذا التطوّر، تفاصيل مسار المفاوضات، وفق مصدر في «حماس» شرح لـ«الأخبار» موقف الحركة من فكرة التبادل على مرحلتين، مشيراً إلى تلمّس البوادر الإيجابية عبر خطوات الوسيط المصري الذي بدا في إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين لديه

فرص صفقة التبادل ترتفع

غزة ــ **الأخبار**

زاد الاتفاق الحكومي في الكيان الإسرائيلي، بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، من فرص تحقيق صفقة تبادل للأسرى. في الأثناء، أبدى الوسيط المصري بادرة حسن نيّة تجاه حركة «حماس»، بالإفراج عن 4 أطباء من قطاع غزة كانت تعتقلهم السلطات المصرية منذ قرابة عام ونصف عام. وكشف مصدر في «حماس»، لـ«الأخبار»، أن الإفراج المصري عن الأطباء الفلسطينيين الذين كانوا معتقلين لدى جهاز «الأمن الوطني» المصري، جاء بعد طلب الحركة من الوسيط المصري تسوية الملفّات العالقة، وأبرزها ملف المعتقلين في السجون المصرية على

> **وعدت السلطات المصرية «حماس» بالإفراج عن عدد من المتبقين**

ملفات أمنية. وقد أفرجت السلطات المصرية، مساء الأحد الماضي، عن 4 فلسطينيين، هم: أحمد يونس سلمي، سامح محمد الجاروشة، علاء عماد عودة ومحمد محمود عبد الله، فيما لا يزال 5 آخرون، أحدهم عنصر في الجناح العسكري لـ«حماس»، رهن الاعتقال. ووعدت السلطات المصرية الحركة بالإفراج عن عدد من هؤلاء المتبقّين في الفترة المقبلة، من دون تحديد العدد أو موعد الإفراج، بحسب مصادر «حماس».

يأتي ذلك في وقت تتواصل فيه المباحثات، بقيادة الوسيط المصري ممثّلاً بقيادة جهاز «المخابرات العامّة»، حول إتمام صفقة تبادل أسرى جديدة مع الاحتلال. الأخير، وأثناء المحادثات، كان قد أبدى إيجابية تجاه تنفيذ الصفقة مع «حماس»، لكنه رهن الأمر بتشكيل حكومة جديدة، وهو ما تحقّق قبل يومين.

هذه المعلومات تتقاطع مع التقديرات الإسرائيلية للمرحلة الجديدة في تل أبيب وانعكاسها على ملف صفقة التبادل. إذ رأت مصادر عبرية أن تشكيل حكومة وحدة بين زعيم «الليكود» بنيامين نتنياهو وزعيم «أزرق أبيض» بيني غانتس، سيخلق مناخاً سياسياً سيساعد نتنياهو على تشكيل دعم عام لعقد الصفقة بشكل أسرع، وخاصة أن أي اتفاق سيمرّ عبر مجلس الوزراء الإسرائيلي ويحتاج إلى موافقة الحكومة. وللمرّة الأولى، نقلت القناة «12» العبرية عن مصادر سياسية وأمنية رفيعة المستوى إقرارها بوجود مفاوضات غير مباشرة مع حركة «حماس» من أجل إبرام صفقة تبادل.

وأوضحت المصادر الإسرائيلية المذكورة أن أزمة «كورونا» فتحت نافذة لعقد اتفاق، وأن من المحتمل أن تستمرّ هذه النافذة عدّة أسابيع. بالموازاة، حجبت الرقابة العسكرية نشر معلومات أخرى عن الملفّ، بحسب محلّلة الشؤون السياسية في القناة دانا فايس. ووفقاً للقناة أيضاً، فإنه في الماضي لم تكن جل مقترحات «حماس» مقبولة لدى إسرائيل. لكن في ظل «كورونا» فتحت الطرفان يفهمان أن بالإمكان تلبية مطالب كانت مرفوضة. وتعتقد بعض الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بأن من شأن اتفاقية التبادل أن تكون مدخلاً لترتيب الأوضاع، ولا سيما الجانب الإنساني في قطاع غزة، وخصوصاً أن ثمّة مصلحة في كلا الجانبين في إعادة تأهيل البنية التحتية التي قد تقود إلى هدوء طويل.

كشف المصدر أن الحركة أبلغت المصريين أنها جاهزة للتبادل على مرحلتين في حال الاتفاق بشكل سريع على تنفيذ الصفقة بشكل كامل (الأناضول)

وعلى الرغم من حديث الاحتلال عن تراجع حركة «حماس» عن الذهاب إلى الصفقة على مرحلتين بعد رفض الاحتلال لهذا المقترح، كشف المصدر الحمساوي لـ«الأخبار» أن الحركة أبلغت المصريين أنها جاهزة لمثل هذه الخطوة في حال الاتفاق بشكل سريع على تنفيذ الصفقة بشكل كامل «مع احتفاظ الحركة بحقّها بعدم تقديم أي معلومات عن الجنود دون تقديم ثمن خارج إطار الصفقة الشاملة».

ومع تحرّك المباحثات، تكرّر سلطات الاحتلال سيناريو سابقاً استخدم خلال صفقة شاليط عام 2011، بجعل عملية التفاوض تقترن باتخاذ إجراءات مشدّدة ضد الأسرى الفلسطينيين. إذ وقّع القائد العسكري للاحتلال الإسرائيلي في الضفة المحتلة، أخيراً، على القانون الذي سيبدأ بالسريان ابتداءً من التاسع مع أيار/ مايو المقبل، والذي يسمح بمصادرة رواتب الأسرى من البنوك أو من أصحابها، في وقت بعث فيه مدير النيابة العسكرية الأسبق التابع للاحتلال برسالة تحذير إلى البنوك الفلسطينية من مغبّة التعامل مع رواتب الأسرى والعمل على إغلاقها.

العراق

الكاظمي يصطدم بشروط «المكوّنات»

بغداد ــ **أشرف كريم**

شدّ وجذب، صفتان تلازمان المفاوضات القائمة، التي يقودها المكلّف مصطفى الكاظمي، بنفسه، لتأليف حكومته المرتقبة. الخط البياني الأوّلي للتفاهمات، منح أركان «البيت الشيعي» 11 حقيبة، غير أن التسريبات تشير إلى تراجع بعض الأطراف الذين سبق أن خوّلوا المكلّف «حرية اختيار الوزراء». وتلفت مصادر مطّلعة، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن للكاظمي رغبة شديدة في تسمية وزراء مستقلّين، مستمدّاً ذلك من «التفويض الشيعي المطلق لاختيار فريقه»، لكن هذا التفويض اقترن بشرط يتعلّق بترشيح 3 أسماء للحقائب «الشيعية»، على أن يختار الكاظمي واحداً منها. وتردف المصادر أن الكاظمي «لم يتمكّن لغاية الآن من إقناع الأعم الأغلب من الكتل السياسية بمشروعه الوزاري»، معتبرةً أنّه «يتعامل بانتقائية معها من جهة، وبأريحيّة مع الأطراف السُنّية والكردية من جهة أخرى، فيما يتعلّق بتسمية المرشّحين للحقائب الوزارية»، الأمر الذي دفع بـ«تحالف الفتح» (ائتلاف نيابي يقوده هادي العامري، ويضم القوى الداعمة لـ«الحشد الشعبي»)، المنزعج من الكاظمي، إلى إمهاله أسبوعاً لتصحيح مساره، وإجراء تعديلات على الكابينة الوزارية.

وفي المقلب الآخر، لا يبدو المشهد مريحاً لدى القوى «السُنّية»، إذ إن المشكلة لا تقتصر على الخلافات بين «المكوّنات»، بل وصلت إلى داخل التحالف أو الائتلاف أو الكتلة الواحدة. ثمّة صعوبة في إرضائها جميعاً، وهذا ينطبق تماماً على قوى ذلك البيت، التي تعيش اشتباكاً سياسياً مع عزّم الأمين العام لـ«المشروع العربي» خميس الخنجر، تشكيل كتلة سياسية بعيدة عن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، والاتحاد مع جبهة رئيس البرلمان الأسبق أسامة النجيفي، في مساع لإعادة العمل بتحالف «القرار العراقي»، الذي جمع الخنجر والنجيفي إبّان الانتخابات النيابية الأخيرة. لكن رئيس البرلمان يرى في تحالفه «كتلة تحالف القوى العراقية» أنه الجهة الوحيدة التي تمثّل «البيت السُنّي»، ويحقّ له قضم 6 وزارات في كابينة الكاظمي. ووفق مصدر مطّلع تحدّث إلى «الأخبار»، فإن الخلافات القائمة «صعبة ومعقّدة»، نظراً إلى المنافسة الحادّة داخل القوى «الشيعية» على وزارة الداخلية، وكذلك المنافسة الحادّة بين الكتل «السُنّية» على حقيبة الدفاع، في وقت يريد فيه الكاظمي إسناد مهمّة إدارة الحقيبتين الأمنيّتين إلى «شخصيتين تتمتّعان بالكفاءة والاستقلالية»، ولا سيما أنّه يرى من الضروري إبعاد الملف الأمني عن المحاصصة والاستحقاقات السياسية، أضف إلى ذلك حقيبتي الخارجية والتخطيط اللتين يراد إخراجهما من كتل فشلت في إدارتهما، عبر تسمية مرشّحين معيّنين ومنحهما إلى شخصيتين تحظيان بالإجماع السياسي».

> **تصرّ أربيل على إعادة تسمية فؤاد حسين وزيراً للمالية**

بالتوازي، تطالب قوى سياسية أخرى الرئيس الجديد بأن يكون مسؤولاً عن وزرائه بشكل مباشر، ويتحمّل التبعات المقبلة على ضوء اختياره عناصر حكومته. لكن ما يعقّد ذلك أكثر هو «البيت الكردي» والقيادة في أربيل، حيث ثمّة إصرار على إعادة تسمية فؤاد حسين وزيراً للماليّة. ومن ناحية أخرى تؤكد مصادر سياسية مطلعة لـ«الأخبار» أن «الوفد الكردي، الذي زار بغداد أخيراً، حمل رسالة إلى الزعامات السياسية العراقية، تتضمّن رغبة إقليم كردستان في الاحتفاظ بالمكاسب التي قضموها من حكومة عبد المهدي، مع الاحتفاظ بحسين علي رأس الوزارة». وهو إصرارٌ قد يفتح باب المواجهة بين مسعود بارزاني والكاظمي الذي يمتلك علاقات طيّبة مع أربيل ولا يريد فقدان الدعم الكردي، وبين القيادة الكردية ومقتدى الصدر الرافض لإعادة توزير فؤاد حسين من جهة أخرى، إذ يريد زعيم «التيّار الصدري» تغيير وزارة عبد المهدي كاملة»، وخاصّة أن الرجل الذي يدعم أكبر تحالف برلماني (كتلة سائرون) يرى أن حكومة عبد المهدي كانت سبباً في تأزّم الموقف الداخلي.

يريد الكاظمي إسناد مهمة إدارة الحقيبتين الامنيتين إلى «شخصيتين تتمتّعان بالكفاءة والاستقلالية» (أ ف ب)

تركيا

علي باباجان: إردوغان لن يصمد حتى 2023!

محمد نور الدين

تقدّم الحديث عن جائحة «كورونا» على كل المواضيع الأخرى في كل الدول، ومنها تركيا. لكن مع تعاظم السجالات الداخلية حول طريقة مقاربة الحكومة للوباء، والتمييز بين قوى السلطة وقوى المعارضة في تقديم المساعدات، بدأت الأصوات تعلو للحديث عن مواضيع غير وبائية. في هذا السياق، برز في الأيام القليلة الماضية موقفان لزعيمَي الحزبين الجديدين، أحمد داود أوغلو، زعيم حزب «المستقبل» ورئيس الحكومة السابق، وعلي باباجان، زعيم حزب «الديموقراطية والتقدّم» ووزير الخارجية والاقتصاد السابق.

أحمد داود أوغلو، من الشاهدين البارزين ومن الذين صنعوا الحدث والقرار في تركيا على امتداد السنوات من 2002 إلى 2014. يقول داود أوغلو إنه لم يؤسّس حزباً جديداً من أجل الطمع في السياسة والبقاء في الأضواء. لو أراد ذلك لما استقال من رئاسة حزب «العدالة والتنمية» ومن رئاسة الحكومة، ولكان أصرّ على البقاء فيهما وعرّض حتى «العدالة والتنمية» لخطر الانقسام. لكنه لم يبدأ بالكلام إلا بعد انتهاء الانتخابات البلدية الأخيرة، حين رأى أن وضع البلاد يسير من سيئ إلى أسوأ. ويقول إن العمليات التي قامت بها جماعة فتح الله غولن في نهاية 2013 بشأن الفساد كانت محاولة انقلابية. وكانت الجماعة تتنصّت على داود أوغلو وعلى إردوغان ورئيس الاستخبارات حاقان فيدان، الذين كانوا عقبة أمام طموحات غولن. لكن نقطة الافتراق عن إردوغان هي في هذه النقطة بالضبط. إذ إن داود أوغلو رأى حينها أن مواجهة المحاولات الانقلابية تكون بالمزيد من الحرّيات والديموقراطية. في حين أن الاستفتاء الذي قدّمه إردوغان يعطي رئيس الجمهورية المزيد من القوّة والتسلّط. يقول داود أوغلو: «لقد وقفت ضدّ توجهات غولن، لكنني كنت مع إحالة الوزراء الأربعة المتّهمين بالفساد حينها إلى القضاء. وكان إردوغان مع الفكرة نفسها، لكنه غيّر رأيه في ما بعد». ويقول إنه «إذا كان يوجد مستنقع، فيجب تجفيفه بدلاً من قتل البرغش. وهذا ممكن من خلال إقرار قانون الشفافية».

أما في حوار صحافي طويل، تحدّث علي باباجان قائلاً إنه لو أن تركيا تدار بطريقة سليمة لما كنت خرجتُ من حزب «العدالة والتنمية» وقمت بتأسيس حزب جديد. وقال إن البلاد بعد محاولة الانقلاب عام 2016 باتت تدار من خلال حال الطوارئ، وما لم يتغيّر النظام الحالي فإن البلاد تتّجه نحو المزيد من التسلّط.

ووصف باباجان تبرير السلطة بعدم التطبيق الجدّي لحظر التجوّل بسبب «كورونا» لضرورات اقتصادية، بأنه أمر «خاطئ جدّاً». وقال: «على الحكومة أن تختار بين حماية الروح أو المال. إن حماية صحّة الانسان هي الأساس، والاقتصاد مجرّد وسيلة وليس هدفاً. المشكلة هي أن تركيا دخلت أزمة كورونا وهي في اقتصاد يضعف باطّراد. وتركيا التي كان مصرفها المركزي يملك احتياطاً في وقت ما مقداره 136 مليار دولار نزل الحجم الآن إلى 30 مليار دولار. سياسات الحكومة الخاطئة أدّت إلى ذوبان الدولار. مشكلة تركيا أنها تواجه كورونا بمصرف مركزي ضعيف ونظام مصرفي ضعيف وميزانية ضعيفة. ولأن هذا الثالوث في ألمانيا قوي، استطاعت أن تدير أزمة كورونا بنجاح. جانب من المشكلة يكمن في أسلوب إدارة تركيا. والقائمون عليها لا يبحثون عن الحقيقة، بل التصدّق على الناس. وإدارة بلد كبير مثل تركيا غير ممكنة بهذه الطريقة».

وكشف باباجان أن المصادر المالية لتركيا تنفد وأن البنك المركزي يطبع الليرة. في المقابل، لا يوجد احتياط من العملة الصعبة، وهذا يفتح الباب أمام انهيار العملة «يجب إيجاد توازن بين الليرة والعملة الصعبة». ورأى أن السياسة تفتقر إلى الأخلاق، والذي لا يتبع ذلك عليه أن يترك السياسة ويفتش عن عمل آخر.

ورأى باباجان أن المسؤولية عن الفوضى التي أعقبت بيان وزير الداخلية عن حظر التجوّل قد تبخّرت: «لقد استقال وزير الداخلية سليمان صويلو، ومن ثم عاد عنها بطلب من إردوغان، أما المسؤولية فذهبت أدراج الرياح. البلد لا يستحق مثل هذه الإدارة». ويستبعد باباجان الذهاب إلى انتخابات مبكرة نظراً إلى أن السلطة لا تريد التفريط بقوّة تملكها ويمكن أن تخسرها في انتخابات مبكرة، هذا الثالوث في ألمانيا قوي، استطاعت أن «لكن لا أعتقد أن هذه السلطة يمكن أن تصمد حتى عام 2023 لأن ثمن بقائها سيكون باهظاً جداً».

وقال: «من حيث المعتقد أنا مسلم، ومن حيث الأيديولوجيا ديموقراطي. أنا إنسان يؤمن بالحرّيات».

وعن الوضع في سوريا، دعا باباجان إلى حماية حدود تركيا من التهديدات الخارجية وإقامة «منطقة آمنة» لوقف الدراما الإنسانية، معتبراً أن مجموعات كثيرة قد تشكّلت داخل سوريا ضد تركيا. ولكن إذا كان لتركيا أجندات سرّية أبعد من ذلك، فهذا سيساهم في عزلة تركيا. واكتفى بالعموميات حول المسألة الكردية، بالقول إنه يمكن حلّها في إطار الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرّيات وأن لا مكان لحزب «العمّال الكردستاني» في مستقبل تركيا.

الجدير ذكره أن شركة في إسطنبول أجرت استطلاعاً للرأي في تركيا أظهر أن حزب «الديموقراطية والتقدّم» سينال بحدود 17 في المئة في الانتخابات النيابية المقبلة، علماً بأن علي باباجان قال إن من غير المنطقي سبر غور الرأي العام اليوم قبل أن يستكمل الحزب تقديم نفسه للناس ويتعرّفوا إليه جيّداً.

قضية

صندوق «تحيا مصر» الأسود: عزبة ملّاكي للسيسي!

حتى الآن، لا يُعرف الهدف الحقيقي من تأسيس صندوق «تحيا مصر» الذي يكمل عامه السادس بعد نحو شهرين. صندوقٌ ينفق منه السيسي شخصياً بقرارات مباشرة من دون أيّ مشاورة، مع غموض في أوجه الإنفاق

القاهرة ــ **الأخبار**

في 24 حزيران/ يونيو 2014، أعلن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، تنازله عن نصف راتبه البالغ 42 ألف جنيه مصري (ما يعادل نحو 5,900 دولار أميركي آنذاك)، وأيضاً عن نصف ما يمتلكه من ثروة، للبلاد، مطلقاً بذلك صندوق «تحيا مصر»، كي يستقبل التبرعات التي جاءت من رجال أعمال وشخصيات مقربة من السلطة تحت عنوان «دعم الفتاة والأسر الأكثر احتياجاً». صحيح أن نصف ثروة السيسي، التي تبرع بها، لم يعرف عنها المصريون شيئاً، أو حتى ما تبقى له، لكن الصندوق بقي سلاحاً هو الأقوى في يده لانتزاع الأموال من رجال الأعمال والجهات المختلفة، كبديل «حديث» من إجراءات مصادرة الأموال! منذ ذلك الوقت، واسم «تحيا مصر» يتردد بين حين وآخر، وعند الأزمات المختلفة التي تمر بها البلاد، مع أنه لم تظهر أي أوراق ومستندات رسمية عن أوجه الإنفاق وأموال المتبرعين، وخاصة مع تلقي تبرعات ذهبية ومستلزمات مختلفة من مواطنين بسيطين استقبل السيسي بعضهم في قصر الاتحادية.

مجلس صوري... وإنفاق رئاسي

استغرق استصدار القرار الخاص بالصندوق عاماً، إذ نشرته «الجريدة الرسمية» في 8 تموز/ يوليو 2015، ونص على تكوين مجلس الأمناء ليضم شيخ الأزهر، وبابا الإسكندرية، ومحافظ البنك المركزي، ووزراء: المالية، والاستثمار، والصناعة والتجارة، والعدل، إضافة إلى ستة أعضاء من الشخصيات العامة، على أن تكون تبعية الصندوق لمجلس الوزراء. لكن خلال السنوات الخمس الماضية، لم يجتمع مجلس الأمناء سوى مرات محدودة، وخاصة أن قرارات الصندوق يتخذها المدير التنفيذي بناءً على تكليفات الرئيس، فيما لا يتجاوز دور رئيس الحكومة، الذي يتبع الصندوق له مباشرة، سوى تنفيذ التكليفات.

هكذا، ينفق «الجنرال» من «تحيا مصر» وفق قراراته الشخصية طوال الوقت، فتارة يأمر بشراء «ميكروباص» لسيدة شاهدها تعمل على سيارة أجرة، وطوراً يأمر بتجهيز عربة وكشك لسيدة قرأ قصتها، بل يستقبل بعضهم ويتحدث معهم في «الاتحادية» من دون أن تكون هناك دراسة لمدى استحقاق الحالات التي شاهدها أو قرأ عنها عن غيرها من الحالات. وفي مناسبات عدة، وجّه السيسي بالإنفاق على مشاريع كان يفترض أن تقوم بها الحكومة، في مقدمتها مساعدات للقرى الفقيرة والمتضررة من السيول، بل توفير معاشات شهرية، وهي أدوار واجبة أساساً على وزارة التضامن الاجتماعي. لكن الرئيس يتعامل مع الصندوق كأنه جزء من موازنة الدولة، أو «حنفية مال» يديرها كيفما يشاء، بل تكون مسؤولة في التخفيف عن الحكومة، إلى حدّ تكليفه الصندوق بالمساهمة في إعادة بناء المساكن العشوائية. ووفق الموقع الرسمي لـ«تحيا مصر»، يقوم الصندوق على برامج رئيسية (التعليم، التنمية العمرانية، التمكين الاقتصادي، الدعم الاجتماعي، الكوارث والأزمات)، فيما يضم مجموعة من الشركاء في مقدمتهم جميع البنوك الحكومية والخاصة، وعدد من الشركات التي يمتلكها كبار رجال الأعمال المقربون من الدولة.

> مثّل الصندوق أسلوباً بديلاً من المصادرة لانتزاع الأموال من رجال الأعمال

شحاذة متكررة

بالتوازي، لا يتوقف السيسي عن طلب الإعانات والتبرعات من رجال الأعمال لدعم الصندوق من دون أن يشرح أوجه الإنفاق والاستراتيجية التي يعمل بها، فيضطر كثيرون إلى التبرع لإرضاء الرئيس، وخاصة في الأزمات، وهو ما تكرر حتى مع «نقابة الصحافيين» التي قدمت جزءاً من أموال الأنشطة إلى الصندوق، في محاولة لإرضاء الحكومة برغم اعتراض قطاع عريض من الصحافيين على هذه الخطوة. لكن أخيراً صار غياب ثقة المواطنين بالصندوق، الذي يتقاضى العاملون فيه رواتب كبيرة، مقارنة بالعمل الحكومي عموماً، فضلاً عن حداثة عمرهم، دافعاً إلى تجنب التبرع. الأغرب أن «الجنرال» لا يخجل من توجيه الانتقادات علناً إلى رجال الأعمال في حال لم يتبرعوا، علماً بأن الصندوق يقدّم إيصالات بقيمة التبرعات لإزالتها من الضرائب المستحقة للدولة التي توجّه إلى خزانة الدولة مباشرة، كما طاولت انتقاداته بعض الفنانين والشخصيات العامة.

وفي حالة الحجر الصحي الذي فرضته الحكومة على العائدين من الخارج بسبب فيروس كورونا وتحميلها إياهم كلفة الحجر، ما تسبب في غضب واحتجاج بسبب إجبارهم على الإقامة في فنادق حكومية ذات خمس نجوم، كلّف السيسي «تحيا مصر» سداد ملايين الجنيهات للعائدين، بمن فيهم الآتون من الولايات المتحدة وإنكلترا. صحيح أن بعض المقيمين على نفقة الصندوق قرروا التبرع، لكن كلفة إقامتهم أعلى بكثير مما تبرعت به غالبيتهم، في وقت عملت فيه الدولة على تحقيق أكبر استفادة مالية منهم بعد إعادتهم بمبالغ أعلى من أسعار الرحلات الاعتيادية. والخلاصة أن المال الذي خرج من الصندوق عاد إلى جيب الحكومة.

اللافت أن قرار السيسي في هذا الإطار جاء إعلامياً وشعبوياً، وخاصة مع تغاضيه عن مشكلات وأزمات أكبر كان يفترض أن يغطيها الصندوق الذي تلقى تعليمات نفذها فوراً من دون مراجعة أو مناقشة، فلا مجلس الأمناء وافق على قرار الرئيس، ولا جميع العائدين طلبوا الإعانة، بل إن المساعدات لم تشمل كلفة استعادة الطبقة المتوسطة الدخل والفئات الأقل دخلاً الآتين من الخليج، وتحديداً الكويت، بل ساوى بين الكادحين والأغنياء. ووفق المعلومات، لم يتدخل «تحيا مصر» في شأن أكثر من 5800 مصري عالقين في الكويت في ظروف غير إنسانية من أجل العودة، وهم من مخالفي الإقامة الذين صاروا قيد الاحتجاز قبل أكثر من أسبوعين، والآن ترفض الحكومة المصرية على نحو غير معلن إعادتهم بداعي توقف رحلات الطيران حتى إشعار آخر بسبب «كورونا». مع ذلك، استغل «تحيا مصر» الأزمة لجمع مزيد من التبرعات تحت عنوان توفير مستلزمات لوزارة الصحة التي يفترض أن تشتري الأجهزة والمستلزمات الطبية، علماً بأن «المحروسة» قدمت معونات إلى دول متضررة!

من جهة أخرى، وبرغم محاولة الدولة الظهور بمظهر المسؤولية وقدرتها على مواجهة أزمة «كورونا»، تبيّن أن مبالغ كبيرة من المخصصات التي تبلغ مئة مليار جنيه تم الحصول عليها من «تحيا مصر» الذي يتدخل وينفق وفق الرئاسة، ومن دون النظر إلى اعتبارات مهمة مثل سداد منحة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة التي تضررت كثيراً من الأوضاع الاقتصادية الأخيرة. في المحصّلة، لا يدخل السيسي الصندوق في ما يمكن أن يستنزف موارده، حتى لو كان الهدف مساعدة العمالة الفقيرة، وهو ما ظهر في رفض الصندوق مساعدة العمالة غير المنتظمة التي لم تسجل بياناتها في المهلة المحددة من الحكومة لصرف إعانات التوقف عن العمل.

يوجه السيسي نفقات الصندوق للاستفادة إعلامياً وشعبوياً لنفسه أكثر من حل الأزمات والكوارث (أ ف ب)

ليبيا

«كورونا» والنفط لا يكبحان الميدان: التدخّل التركي يبدأ بجني المكاسب

في وقت كان يتوقّع فيه أن تتعزز الهدنة الهشّة في ليبيا نتيجة وباء «كورونا»، وخاصة مع تصاعد الدعوات الدولية إلى وقف إنساني لإطلاق النار، ما حدث كان العكس. اشتدّ القتال، وزاد إيمان كل طرف بقدرته على الحسم العسكري. وتضاعفت بالتوازي معاناة المدنيين الذين أضيفت إلى همومهم أزمة اقتصادية وأخرى صحّية محتملة

نجاح محمد

ما قبل ظهور «كورونا» ليس كما بعده في ليبيا. أواخر العام الماضي، ومطلع هذا العام، ظهرت بوادر سلام، أبرزها خفض القتال بفعل الضغط الدولي، أوروبياً ومن الدول المجاورة خاصة، والتفاهمات الأوّلية بين الروس الداعمين لقوات المشير خليفة حفتر، والأتراك المساندين لحكومة «الوفاق الوطني». لم تتكرّس تلك الجهود والتفاهمات في توقيع اتفاق تهدئة، ويعود ذلك أساساً إلى رفض حفتر وجود أي دور لأنقرة في جهود السلام، لكنها قلّصت نطاق المعارك بشكل ملموس. تلا ذلك إطلاق بعثة الأمم المتحدة مساراً تفاوضياً غير مباشر بين طرفي النزاع في جنيف، كان يفترض أن يقود إلى بلورة خريطة طريق تشمل وثائق تعاقدية لثلاثة مسارات: عسكرية وسياسية واقتصادية.

تلقّى هذا التوجّه، الذي شاركت فيه جميع القوى المعنيّة بالملف الليبي، ضربته الأولى باستقالة المبعوث الخاص غسان سلامة، مطلع الشهر الماضي، عقب عامين ونصف عام من تولّيه المسؤولية. ترك ذلك فراغاً هائلاً لم تنجح المنظمة الدولية في ملئه، وخاصة مع رفض واشنطن، بتحريض إماراتي مصري، وفق مصادر، تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق، رمطان العمامرة، في المنصب بحجّة انحيازه إلى حكومة الوفاق. تزامنت استقالة سلامة مع تحوّل «كورونا» إلى جائحة عالمية، وفيما اعتبرت الأمم المتحدة ذلك فرصة لوضع حدّ للنزاعات، كان لآخرين رأي مخالف. غاب الحديث عن الهدنة الهشّة في ليبيا، وعادت أصوات السلاح للارتفاع، بدعم متواصل من القوى الإقليمية.

> تراجع حضور عناصر شركة «فاغنر» الروسية والطيران المسيّر الإماراتي

الساحل الغربي في يدي «الوفاق»

من بين الدول القليلة التي بقي كبار مسؤوليها يعطون تصريحات حول ليبيا، هي تركيا. ليس ذلك صدفة طبعاً، إذ شهد الحضور التركي في ليبيا تزايداً واضحاً خلال الأشهر الأخيرة. تصاعد حضور الطائرات المسيّرة إلى جانب قوات حكومة الوفاق، وتحسّن أداء هذه الأخيرة خاصة على مستوى استعمال مدافع الهاون والاستهداف الدقيق، ويبدو ذلك نتاج تدريب تلقّته من خبراء أتراك.

يبدو أن الهدف النهائي لأنقرة إرسال 6 آلاف من مقاتلي الفصائل السورية الموالية لها (أ ف ب)

لكن، تعوّل أنقرة أيضاً في مغامرتها الليبية على مقاتلين سوريّين من الفصائل الموالية لها، وصار هؤلاء يُعدّون بالآلاف (يبدو الهدف النهائي إرسال 6 آلاف منهم). وتظهر شهادات أن السوريين جنّدوا بالترغيب والترهيب، على أساس وعود بمنحهم الجنسية التركية ورواتب مجزية، وكذلك خوفاً من بطش الأتراك بهم في شمال سوريا أو داخل تركيا نفسها، مع أن بعضهم تطوّع للمهمّة لأسباب أيديولوجية أيضاً، أو حتى للانتقام من الروس الحاضرين في ليبيا عبر مقاتلين لشركة «فاغنر».

مرتكزة على ذلك، وعلى عوامل أخرى أهمّها شراء الولاءات (وهذه لعبة دائمة في ليبيا)، أطلقت قوات «الوفاق»، منتصف هذا الشهر، عملية «عاصفة السلام» التي سيطرت من خلالها على أهم مدن الساحل الغربي للبلاد خلال بضع ساعات، ليصير نفوذها ممتداً من مصراتة شرقاً إلى الحدود مع تونس غرباً.

لم تشهد العملية قتالاً كبيراً، إذ عرف الموالون لحفتر، وهم يتمثّلون أساساً في ميليشيات سلفية مدخلية، أنهم مهزومون، فانسحبوا. ويذكّر ذلك باستعادة «الوفاق»، العام الماضي، السيطرة على مدينة غريان (80 كلم جنوبي طرابلس) الجبلية ذات الأهمّية الاستراتيجية، التي مثّلت لأشهر مركز قيادة عمليّات قوات حفتر في المنطقة.

عقب ذلك، توجّه التركيز على السيطرة على أهم معقلين متبقيين لقوات المشير حفتر في غرب البلاد. هاجمت قوات «الوفاق» قاعدة «الوطْبة» الجوية الواقعة في منطقة صحراوية قرب الحدود مع تونس، وهي الوحيدة من نوعها لدى قوات المشير حفتر غرب البلاد، لكنّ الهجوم لم يسفر عن نتيجة حاسمة، وهو مستمرّ على نحو متقطّع.

شهدت ترهونة (نحو 70 كلم جنوبي شرقي طرابلس) هجوماً مماثلاً، لكنّها مدينة جبلية محصّنة وتفرض ميليشيات متحالفة مع حفتر هيمنة شبه مطلقة على سكّانها، لذلك تبدو السيطرة عليها، عسكرياً أو عبر استقطاب أجزاء من الفاعلين داخلها، أمراً عسيراً، لذلك تركّز قوات «الوفاق» على قصفها عبر الطائرات المسيّرة ومحاولة محاصرتها.

من الجهة المقابلة، يبدو أن حضور عناصر شركة «فاغنر» الروسية للمقاولات العسكرية في تراجع، إذ اختفت تقريباً آثارهم، وهو ما يفسّر، إلى جانب تقلّص الحضور الإماراتي عبر الطيران العسكري المسيّر، الخسائر التي سجّلتها قوات حفتر. لتعويض هذا الغياب، عزّزت هذه الأخيرة توظيف المقاتلين السودانيّين، ويبدو أن أغلب هؤلاء من الفصائل المعارضة من دارفور.

خسائر بالمليارات وموجة نزوح

مطلع هذا العام، أغلقت قبائل مساندة لقوات خليفة حفتر مواقع إنتاج النفط وتصديره في شرق البلاد ووسطها وجنوبها، وهو أمر متواصل. جاء ذلك للمطالبة بتوزيع عادل لموارد المحروقات، وهو مطلب طبيعي، لكن تتخفى وراءه أيضاً نزعات فيدرالية شرق البلاد، وكان يفترض أن يتمّ تداوله في جنيف قبل أن يعلّق مسار التفاوض.

سبّب ذلك خسائر بمليارات الدولارات، تعتمد عليها ليبيا بشكل شبه كامل في تمويل موازنتها التي تشمل صرف رواتب نحو مليون ونصف مليون موظف حكومي (من إجمالي قرابة ستة ملايين ساكن). الآن، أضيفت إلى ذلك أزمة أسواق النفط لتذهب بقيمة الإنتاج المتبقي. تزامنت هذه الأزمة الأخيرة مع انتشار «كورونا» الذي قلّص أيضاً الإمدادات الغذائية في ليبيا التي تستورد كلّ ما تستهلك تقريباً. انعكس ذلك على المواطنين الذين نزح عشرات الآلاف منهم عن مساكنهم جنوب العاصمة، سواء لجهة الدعم الحكومي أو ارتفاع الأسعار.

الخشية الأكبر هي من انفجار أزمة صحّية نتيجة الوباء. حتى الآن، سجّل أقل من 60 إصابة وحالة وفاة واحدة في ليبيا، لكن عدد الفحوص التي أجريت محدود، علاوة على إمكانيات قدوم مصابين من الجالية المقيمة في أوروبا، وهي وازنة وخاصة في إيطاليا. النظام الصحّي في ليبيا منهار أصلاً منذ عقود، وتفاقم ذلك نتيجة الحرب والقصف المتكرّر للمؤسسات الاستشفائية، ما يساوي كارثة محقّقة في حال تفاقم انتشار الفيروس.

استراحة

كلمات متقاطعة 3431

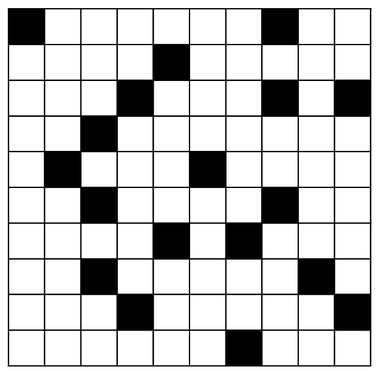

أفقيا

1- سرب من الطيور – من الفاكهة – 2- نوع من أنواع العنب الأبيض – رتبة عسكرية – 3- منطقة تاريخية في السعودية سكنها اليهود – مارشال فرنسي زمن الحرب العالمية الأولى – 4- مؤسس الجمهورية التركية – للنفي – 5- عائلة موسيقي فرنسي راحل – نحفر البئر – 6- طري ولين بالأجنبية – مقاطعة في زائير هي كاتنغا سابقاً قاعدتها لوبومباشي – للندبة – 7- إقترب – آلة مركبة من ساقين متصلين لرسم الدوائر تُعرف أيضاً بالبركار – 8- عاصمة منداناو – نعم بالروسية – 9- جزيرة سياحية إيطالية – جزيرة نفطية في أبو ظبي – 10- جزء متناه في الصغر تُصنع منه القنابل – مدينة في أوزبكستان ومن عواصم الحضارة الإسلامية

عمودياً

1- جواب – خلاف الهجاء – 2- عاصمة أفريقية – رجع وعطف – 3- للتعريف – آلة صغيرة – 4- من الأطباق اللبنانية الشهيرة يتكوّن من مجموعة من الخضر – والد – 5- جزيرة إيطالية صغيرة تفصل البندقية عن الأدرياتيك – أنثى الحصان – 6- من النبات يُعرف أيضاً بالملفوف – ذكر الأفعى – 7- وزن مقداره ألف كيلو – علجوم أو ضفدع بالأجنبية – 8- ضد يجلس – قرع الجرس – 9- جماعة الأفراس – موطن كل العواطف والرغبات والأحاسيس بالسعادة أو بالحزن والياس – 10- رئيس جمهورية عربي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عمر البشير – 2- سنجر – سرداب – 3- بيارق – شح – 4- رع – جدي – نبو – 5- سك – خوار – 6- تلال – دنا – 7- سمك – جبيل – 8- نحت – بدر – أش – 9- غدير – بلع – 10- الإمبراطور

عمودياً

1- عسير – تونغا – 2- من – عسل – حدل – 3- رجب – كاستيا – 4- أريج – لم – رم – 5- ادش – كب – 6- بسري – دار – 7- شرق – خنجر – 8- يد – نواب – بط – 9- راشيا – يالو – 10- بحور الشعر

3431 sudoku

			5	8	7			
		5				1	9	2
	6	4		1			7	
1				2				6
8		6				7		1
5				7				4
	1			6		3	2	
9	7	2				6		
			2	9	4			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3430

7	4	6	8	1	3	5	2	9
5	2	8	6	9	4	3	7	1
3	1	9	2	7	5	8	6	4
2	8	7	5	4	1	9	3	6
6	3	4	9	8	2	1	5	7
9	5	1	3	6	7	2	4	8
4	9	2	7	5	8	6	1	3
8	7	3	1	2	6	4	9	5
1	6	5	4	3	9	7	8	2

مشاهير 3431

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف فرنسي معاصر تأثر بثورة غاندي في الهند وتمحورت أبحاثه حول اللاعنف في العالم. يُعتبر صديقاً للمنطقة العربية، زار الأردن وسوريا ولبنان

4+2+1+6+3 = حجر كريم ■ 11+9+8+5 = عاصمة إيطاليا ■ 7+10 = خاصتي وملكي

حل الشبكة الماضية: **كمال الشاذلي**

إعداد
نعوم مسعود

وفيات

آل إبراهيم وأنسباؤهم يتقدّمون بوافر الشكر والتقدير لمواساتهم بوفاة المغفور له
السفير احمد السيّد عبد الحسين ابراهيم

ويخصّون بالذكر: فخامة رئيس الجمهوريّة العماد ميشال عون، دولة رئيس مجلس النّواب الأستاذ نبيه برّي، دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حسّان دياب، معالي وزير الخارجيّة والمغتربين الدكتور ناصيف حتّي، معالي الوزراء الحاليين والسّابقين، سعادة النّواب الحاليين والسابقين، سعادة الأمناء العامّين والمدراء العامين الحاليين والسابقين، أصحاب السّعادة زملاء المرحوم السّفراء في وزارة الخارجيّة والمغتربين، وفي منتدى سفراء لبنان، وفي السّلكين الدبلوماسي والإداري، أصحاب السماحة والنّيافة والسّادة رؤساء الطوائف الكريمة ورؤساء وممثلي الأحزاب والجمعيّات الأهليّة، رؤساء البلديات والمخاتير، وعموم الشخصيات الثّقافيّة والفكريّة والتربويّة والصحفيّة والاجتماعيّة والنّقابيّة والأهل والأصدقاء في الوطن والمهجر، راجين من الله تعالى أن يحفظهم جميعاً من كلّ مكروه.

إعلانات رسمية

اعلان رقم 6/1

تعلن وزارة الزراعة ـ المديرية العامة للزراعة ـ عن إجراء استدراج عروض لتلزيم تقديم إطارات وبطاريات وزيوت لزوم المديرية العامة للزراعة للعام 2020، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 20/5/2020 الساعة العاشرة.

يمكن للراغبين في الاشتراك في استدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث.

تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لإجراء استدراج العروض.

بيروت في 15/4/2020
وزير الزراعة
عباس مرتضى
التكليف 403

لإعلاناتكم الرسمية والمحبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

ثقافة المقاومة

كنيسة القيامة ومسجد قبة الصخرة (أكريليك على كانفاس ــ 60 × 80 سنتم)

«موسم قطاف الزيتون» (أكريليك على كانفاس ــ 100 × 75 سنتم)

ماهر ناجي يواجه بريشته «صفقة القرن»

جهد فنانون كثيرون على امتداد 53 سنة. هي عمر احتلال القدس. في تقديم المدينة من زوايا عدة وبمدارس فنية مختلفة. صحيح أن التركيز يكثر على أيقونات مثل المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة. لكن لوحات ماهر ناجي أعادت إحياء هذه الأيقونات بدمجها معاً في مشاهد غير واقعية، مضيفاً إليها عناصر أخرى

فاطمة عبد الله

لم يوقف فيروس «كورونا» الحياة بنمطها المعتاد فحسب، بل جمّد فعاليات مقاومة فلسطينية كثيرة. هذا لم يمنع الفنان التشكيلي الفلسطيني ماهر ناجي من مواصلة مشروعه لإحياء مدينة القدس المحتلة التي يريدها الأميركيون جبراً «عاصمةً لإسرائيل». الفنان المقيم في غزة حالياً، ويتهيأ للمشاركة في سمبوزيوم «فنانون بلا حدود» في دورته الثالثة المقرّرة من 7 إلى 14 يوليو (تموز) المقبل في مدينة دورنبيرغ الألمانية، أعاد رسم المدينة بطريقة مختلفة، حاشداً في كل لوحة من لوحاته التي نشرها تباعاً أيقونات تعزف بالقدس وتاريخها، مضيفاً إليها عناصر من الحياة اليومية للمقدسيين والتراثية للفلسطينيين عموماً.

تتناول كل لوحة جانباً من القدس، ويستخدم ناجي تقنية الأكريليك على كانفاس، مستدركاً أن المشاهد ليست حقيقية تماماً، إنما هي دمج لعناصر حقيقية ضمن مشاهد من صنع مخيلته. تظهر معرفة الفنان الوافية بأصول التأليف واختيار الألوان، فعناصر لوحاته تتناغم بشكل مريح للمتلقي، والوانها تنقسم بين لونين متكاملين وتدرجاتهما: أزرق هادئ، وأصفر مائل إلى البرتقالي. بأسلوب فني لافت، وضربات مدروسة لريشته، مع الاهتمام بجذب الحواس، يسخّر ناجي مهاراته لجعل المسجد الأقصى وقبة الصخرة النقطة الأبرز، فتخطف نظرك لمعة الشمس على قبة الصخرة، العنصر الأول الجاذب، بلونها الذهبي الذي يشعّ بالطاقة، ثم يجول نظرك في العناصر المكملة للوحة، وتزداد قيمتها الجمالية كلّما تمعّنت فيها. هل من أحد في هذا العالم يعرف القدس أكثر من أصحاب الأرض؟ يجيب ناجي بلوحاته، فقبة الصخرة شامخة فيها كيفونة ذهبية نفيسة لا تعلوها إلا زرقة السماء، كما يطلق العنان لريشته وهي تصوّر تفاصيل المدينة العريقة، ويجول بنا بين حجارتها العتيقة: هنا كنيسة القيامة، هناك قلعة القدس، على اليمين الكنيسة الروسية، على اليسار حائط البراق. يسكب ابن غزة ألوانه بدقة لتشكل إطاراً جميلاً تتوهج داخله القدس بأبهى حللها. يترجم بالريشة والألوان كلمات تميم البرغوثي: «في القدس تعريف الجمال مثمن الأضلاع أزرق، فوقه، يا دام عزك، قبة ذهبية، تبدو برأيي مثل مراة محدبة ترى وجه السماء ملخصاً فيها». كذلك، لا ينسى وجه الحياة النابض من بين أجنحة الحمام، «فترى الحمام يطير بعلن دولة في الريح»، ووجوه المتعبدين الساكنة في حضرة المهد السماوي تملأ الساحات، بهيئة أهل الأرض العربية الأصيلة.

بهذه اللوحات، يطمح ناجي إلى أن يُقام معرضٌ نوعيّ في القدس نفسها ويحمل اسمها، خاصة أنه يرسم المدينة كما يراها بقلبه لا بعينيه، كأنه يريد أن يطفئ حزنها العميق وشوقها إلى رؤية المدينة ولمس حجارتها، فرائحة التراب هناك تعلن أن «الأرض لمن سقطوا عليها مدافعين... ولم يرحلوا». هكذا، تجسّد هذه اللوحات تفاصيل ربما غابت عن كثيرين، بل تعيدنا إلى الزمن الأول الذي نحب، معبّرة عن الأرض وأهلها أصدق تعبير، وقائلة للعالم: هذا نحن، وهذه أرضنا وعاصمتنا، ونحن ادرى بها.

وُلد ناجي في مخيم جباليا شمال قطاع غزة عام 1963، لأسرة هُجّرت من موطنها الأصلي في قرية السوافير الشمالي، قضاء أسدود الساحلية. قضى أعوامه العشرين الأولى في المخيم، حيث أنهى تعليمه الأساسي والثانوي قبل أن ينطلق إلى

> في «قطاف الزيتون»، لا نستطيع تمييز المراتين عن الشجرة المنغرسة في الارض

سانت بطرسبورغ، عاصمة السياحة والفنون والثقافة في روسيا، ليصقل موهبته. التحق بأكاديمية الفنون «بارون شتيغلز»، ثمّ عاد إلى غزة عام 1994 حاملاً الدكتوراه في العمارة العربية. بعد العودة كان نشاطه الأول معرضاً ثلاثياً ضمّ لوحاته، ولوحات لزميلته، زوجته في ما بعد، الروسية

ماهر ناجي: غزة فلسفة لا يدركها إلا المجانين، عالم متكامل من الحب والموت والسلام والحرب

يوماً عن الإبداع، سواء في الحرب أو السلم. لذلك، هو كما يقول لا تحدّه مدارس فنية في التعبير عما يختلج داخله، وإنما يرسم بما يتماهى مع ثقافته وتراثه. وكما قال تولستوي: «لن يخدم الفن جمهرة الشعب إلا إذا عاش الفنانون بين صفوفه، وأحبوا أفراده، وقدموا خدماتهم الفنية إليه». نستطيع أن نلمس هذه المقولة في لوحات ناجي عبر مواضيعها التي تراوح بين جلسات السكان في أمكنتهم المعتادة ضمن أنماط حياتهم اليومية، أو لقاءاتهم في مناسبات معيّنة، مثل الحصاد والأعراس والأحزان. في كل هذه المشاهد، لا يُغفل فنانّنا «الإكسسوارات» الضرورية كالأزياء والزخرفات التراثية، لينتج إبداعاً يجمع سحر الشرق وخصوصيته، والتزام القضية الوطنية، ضمن قالب أنيق.

من بين جميع المواسم، يحتل قطاف الزيتون موقعاً متميزاً في وجدان الفلسطينيين وثقافتهم. فيهدينا ناجي في ذكرى يوم الأرض، الثلاثين من آذار (مارس) الماضي، لوحة «قطاف الزيتون»، حيث نميّز الزي الفلسطيني التراثي للمرأتين اللتين تقطفان حبات الزيتون، لكننا لا نستطيع أن نميّز بسهولة بينهما وبين الشجرة نفسها، لأن تناغم الألوان في اللوحة يخيّل لنا أنهما منغرستان في أرض أجدادهما تماماً كما الزيتون.

اليوم يواجه ماهر ناجي بلوحاته «صفقة القرن». فلكل زمن فنانوه الذين لا تكلّ ريشتهم ولا ينضب عطاؤهم في سبيل قضيتهم الأسمى، لأن «القدس ستبقى درة التاج مهما تآمر الرعاع الطارئون على تاريخ الإنسانية»، يختتم ناجي، «وهكذا تبقى فلسطين حيّة فينا».

ندوة افتراضية عابرة للأقطار

فنانون ومثقفون ضد التطبيع

كان مسلسل «أم هارون» الذي تنوي mbc عرضه في رمضان، الشرارة الاولى التي دفعت إلى إقامة ندوة «كسر العزلة... فنانون ومثقفون ضد التطبيع الفني»، على تطبيق Zoom، جمعت عشرين شخصية فنية وثقافية من مختلف الأقطار العربية، فيما تولّى إدارتها كلّ من الصحافيتين ملاك خالد وحنين رباح.

زينب حاوي

رغم سوداوية المشهد الذي فرضه وباء كورونا، إلا أنّه عاد وأفرز ميكانيزمات جديدة، لا سيما في المشهدين الإعلامي والثقافي، مع تشريع العالم الرقمي أبوابه أمام زواره من مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية. هكذا، أضحت المعارض والمتاحف، وكذلك الأفلام وأرشيفها الدسم في متناول الجميع، تزامناً مع الحجر الصحي، علماً أنّ ذلك كان مقتصراً فقط على المشتركين في منصّات هذه الأماكن الثقافية. وعلى صعيد الميدان الإعلامي، خرّب كورونا قواعد اللعبة وأقعد المراسلين في المنازل، وأبعد في ما بينهم لدى تغطياتهم الخبرية. هكذا، نشط الميدان الإلكتروني، وطوّعت أدواته في خدمة العمل الإعلامي، مع استخدام مكثّف لتطبيقات عوّضت عن غياب الضيوف في الاستديو، وعن اضطرار المراسل لتنفيذ تقريره ميدانياً. واليوم، نضيف إلى هذه المشهدية، إقامة ندوة نقاشية إلكترونية تجمع أكثر من ضيف في الوقت عينه. بالطبع، ليس هيّناً أن يكون المحاور أمام نوافذ مختلفة، ويختبر طريقة ضبط الحوار وتوزيعه وإعادة توجيهه بما يتلاءم مع أهداف الندوة.

يوم الأحد الماضي، كنا مع ندوة رقمية بعنوان «كسر العزلة... فنانون ومثقفون ضد التطبيع الفني»، على خلفية إعلان mbc السعودية، نيتها عرض مسلسل «أم هارون» (تأليف محمد وعلي شمس، إخراج محمد جمال العدل)، الذي يتناول قصة يهود الكويت في أربعينيات القرن الماضي. أمام هذا المسلسل الذي أثار الجدل لدى إطلاق البرومو الترويجي الخاص به، نشطت حملات إلكترونية دعت إلى مقاطعته، بما أنه يؤنسن العدو الإسرائيلي، ويلعب على الوعي العربي، عبر الاستمالة العاطفية الدرامية، شكّل المسلسل شرارة إقامة هذه الندوة، التي جمعت عشرين شخصية فنية وثقافية (دريد لحام، معين شريف، طارق الشابع، فايز الحسني، فريدة الشوباشي، يوسف كيوان، أمين عرار، يسري درويش، أحمد ويحان، محمد عيسى، أسامة الأشقر، والزميل بيار أبي صعب...) من مختلف الأقطار العربية (فلسطين، المغرب، لبنان، تونس، سوريا، الكويت، مصر...)، على تطبيق Zoom، فيما تولّى إدارته كلّ من الصحافيتين ملاك خالد وحنين رباح. إذاً شكّل «أم هارون»، الدافع الأساسي لتنظيم ندوة إلكترونية، تعرض فكرة التطبيع الفني في الأعمال الرمضانية، وتطرح من خلاله إشكاليات عدة، تطال المغالطات التاريخية التي يلعب عليها صنّاع الدراما، لخداع الجمهور العربي، كقصة يهود الكويت، أو الخليج عموماً، والدخول من خلالها إلى عقل المشاهد بهدف أنسنة العدو، وإثارة التعاطف معه، ومحو تاريخه الدموي. لذا أطلق على العمل الرمضاني في الندوة المذكورة تسمية «مسلسل تطبيعي ذو أفكار مسمومة».

الندوة التي انطلقت يوم الرابع عشر من نيسان (أبريل) الماضي، وامتدت لنحو ساعة وأربعين دقيقة، ساهم في نشرها إلكترونياً كل من: «وكالة شهاب»، و«مؤسسة الرسالة للإعلام»، و«فلسطين اليوم»، و«رواسي»، و«الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين». وكان للأخيرة دور أساسي في تنظيم الندوة، من خلال تنفيذ الإخراج، والمساهمة في التصاميم الفنية. «الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين»، التي تشبّك مع مختلف مؤسّسات المجتمع المدني لإيصال قضية فلسطين، حاضرة حالياً، في ثمانين بلداً حول العالم، بهدف توعية الرأي العام بالقضية الفلسطينية، وإعادة التذكير بجرائم الاحتلال.

وإزاء هذا التشبيك الإلكتروني بين المؤسّسات الصحافية، ماذا عن كواليس الندوة؟ وكيف كانت تجربة المحاورتين مع باقي الضيوف؟ وماذا أفرزت الندوة الرقمية من نتائج، مقارنة بتلك الندوات المقامة في الفنادق أو في الأماكن العامة، وتجمع ضيوفاً يتناقشون وجهاً لوجه؟ أضف إلى ذلك، السؤال الجوهري الذي يطرح دوماً في ما يخصّ التصدي للتطبيع بكل أشكاله، ويرتبط بالإمكانيات الضئيلة المتاحة لمعارضي التطبيع أمام الضخّ الهائل للأموال في سبيل تمريره عربياً وخليجياً؟ فهل نجحت هذه الندوة في كسر هذه المنظومة، أو أقله فتحت الباب واسعاً أمام استخدام هذه الطرق البسيطة لإيصال الأصوات الداعمة لفلسطين، وتعرية المطبعين؟

حنين رباح، التي أسهمت في إدارة الندوة والإعداد لها، تخبرنا عن تجربتها في هذا المجال. الصحافية الشابة المعتادة على محاورة ضيف أو اثنين في استديو إذاعي، خبرت هذه المرة، محاورة عشرين

> الندوة تعطي بديلاً عن «الإعلام الذي تسيطر عليه رؤوس الاموال» (ملاك خالد)

شخصية، مع زميلتها ملاك خالد. وعلى الرغم من وصفها التجربة بـ «الرائعة»، إلا أنها اعترتها بعض الصعوبات، كما تقول لـ «الأخبار» مثل اضطرارها إلى العمل على إدارة الحوار، والحلول مكان التنفيذ التقني في خفّت وتشغيل ميكروفون

> «أم هارون» مسلسل «تطبيعي ذو أفكار مسمومة»

الضيوف، إلى جانب اعتذار عدد من الفنّانين والمدعوين في اللحظة الأخيرة قبيل انعقاد الندوة، أو حتى استخفافهم بها. رباح التي كانت تنسق «تحت الطاولة» مع زميلتها في إدارة الحوار بمعنى استخدام الواتساب وتوزيع الكلام بين الضيوف بشكل عادل، تؤكد لنا أن هذه التجربة، لا تحتاج إلى مورد مالي، بل إلى معرفة مهنية تمكّن المرء الذي يتمتع بعلاقات عامة جيدة، من أن يقيم ندوات مماثلة، مع ضرورة معرفته باستخدامات التطبيقات الإلكترونية، وكل ما يدور في العالم الرقمي. هذا إلى جانب ارتياح الضيف، الذي يظل من بيته، وهذا الأمر يسهم كثيراً في ترتيب أفكاره وغيابه عن أي ارتباك قد يشعر به إذا كان في الاستديو أو أمام الكاميرا.

أمّا خالد، الصحافية في قناة «الميادين»، فالتحقت بدورها بهذه التجربة، واصفة إياها بـ«المهمة جداً» خاصة أنها تعطي بديلاً عن «الإعلام الذي تسيطر عليه رؤوس الأموال»، عدا أنها متحدّرة من فلسطين. وتلفت هنا، إلى اندماجها مع ما يقوله الضيوف العرب على شاشاتهم. ضيوف شكلوا «فسيفساء على هاتفها» كما تقول، وسألت نفسها هنا: «هل هذا هو الوطن العربي الذي تربيت أن أهله يحبّون فلسطين ويفدونها بكلّ غالٍ؟». وأضافت: «رغم كلّ المخططات لتحويل فلسطين إلى شعار أجوف، إلا أنّ أميركا ونتنياهو ومعهما مليارات العربان لن يستطيعوا إزالتها من وجداننا». وأملت خالد في المرات المقبلة، تنظيم برامج مماثلة تضيء مثلاً على أوضاع اليهود والعرب، وإتاحة مجال أكبر لسردية فنية أو إبداعية للمأساة الفلسطينية.

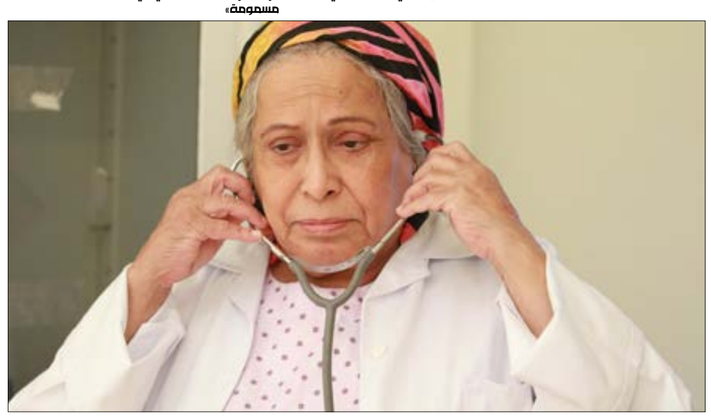

الأخبار
al-akhbar
الخميس 23 نيسان 2020 العدد 4033

صورة وخبر

لن تكون صيدا وطرابلس وصور وبيروت، مدناً رمضانية هذا العام، كما اعتاد أهلها وزوّارها في السنوات الماضية التي شهدت ازدهاراً في إشغال المطاعم والاحتفالات التراثية. فحظر التجوّل الذي يبدأ عند الثامنة مساءً، سيعدم فرص السهر، فيما تحول الأزمة الاقتصادية الخانقة دون تزيين الشوارع والمباني كما جرت العادة. لكن في صيدا القديمة، هناك من أصرّ على إضفاء أجواء شهر الصوم من خلال تعليق زينة العام الماضي. (علي حشيشو)

منوعات

حارس القدس» على «الميادين»

المطران كبوجي أنيس سهراتنا الرمضانية

في أيار (مايو) 2017، خصّت «الميادين» المطران هيلاريون كبوجي (1922 ـ 2017) بفيلم وثائقي بعد أشهر قليلة من رحيله، حمل عنوان «مطران المقاومة ـ هيلاريون كبوجي». وها هي تخوض اليوم غمار الأعمال الدرامية في رمضان 2020 من خلال عرض مسلسل «حارس القدس» الذي كتبه حسن م. يوسف وأخرجه باسل الخطيب، فيما يحمل توقيع «المؤسسة العامة للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني» في سوريا. العمل الذي تخطّى مطبّات عدّة في الفترة الماضية، من بطولة رشيد عسّاف (الصورة)، صباح الجزائري، سامية الجزائري، أمل عرفة، إيهاب شعبان وغيرهم. أما شارته، فقد أدّتها الفنانة السورية ميّادة بسيليس ولحّنها زوجها سمير كويفاتي. يسلّط «حارس القدس» الضوء على أبرز المحطات في حياة المطران المولود في حلب، الذي جيّر مكانته الدينية لخدمة القضية الفلسطينية ومساعدة مقاومي الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي دفع ثمنه غالياً. هكذا، سيجول المسلسل على مراحل عدّة من مسيرة المطران المقاوم، من طفولته حتى الأيام السبعة الأخيرة من حياته قبل أن يرحل عن عمر 94 سنة. طوال شهر الصوم، سيتمكّن الجمهور من متابعة «حارس القدس» عبر شاشة «الميادين»، يومياً، في تمام الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت والقدس المحتلة.

* «حارس القدس»: يومياً خلال شهر رمضان ـ الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت على «الميادين»

يجسّد الممثل السوري رشيد عسّاف شخصية «المطران المقاوم»

الحكواتي قبل الإفطار... والفيلم بعده!

مع اقتراب شهر الصوم في ظل الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي منعاً لتفشّي وباء كورونا، يُطلق «مسرح اسطنبولي» و«جمعية تيرو للفنون» بالتعاون مع «المسرح الوطني اللبناني»، عروضاً حكواتية بعنوان «الحكواتي قبل الإفطار والفيلم بعده». عروض ستبثّ عبر الشبكة العنكبوتية، إلى جانب مشاهد من فن «الأراجوز» (مسرح الدمى والعرائس)، إضافة إلى باقة من الأفلام السينمائية الدرامية القصيرة والوثائقية، إلى جانب أخرى تنتمي إلى فن التحريك. تشارك في العروض الحكواتية مجموعة فنانين من لبنان، تونس، الجزائر، المغرب، فلسطين، الأردن، الإمارات، مصر، ليبيا وسوريا.
العروض المسرحية والسينمائية، تندرج في إطار ما أطلقه سابقاً «مسرح اسطنبولي»، ضمن برنامج «المسرح والسينما عبر الإنترنت»، الذي يتضمن بدوره إقامة ورش عمل تدريبية للأطفال والشباب تشمل الرسم وكتابة السيناريو عبر الإنترنت، فضلاً عن إطلاقه سابقاً مشروع «من الشباك» الذي دعا المهتمّين بالفن السابع إلى تصوير فيلم سينمائي قصير (لا يتخطى الدقيقتين) عبر الهاتف الخليوي، من شرفات المنازل، على أن يتضمن قصة أو أغنية أو قصيدة أو حتى عزفاً موسيقياً. كما يشارك «مسرح اسطنبولي» مع فرقة مسرح «هواة الخشبة» من سلطنة عمان، عبر إقامة ورش نظرية معرفية، في مختلف الفضاءات المسرحية والتمثيلية والإخراجية، فضلاً عن تعليم فن النقد والتقنيات المسرحية ضمن جلسات مغلقة، يُصار لاحقاً إلى بثّها عبر فايسبوك.

تشارك الحكواتية نسيم علوان في سلسلة الأنشطة الرمضانية